دراسة تحليلية لتطبيق منهج القيمة العادلة فى ظل المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية (**IFRS13**) على البنوك التجارية المصرية

دراسة ميدانية

د. احمد محمود حفنى *

* **د. احمد محمود حفنى** مدرس بقسم المحاسبة بكلية التسويق وادارة الاعمال جامعة النهضة – قائم باعمال وكليل الكلية ، مدير وحدة ضمان الجودة ، ومدير مركز تنمية قدرات اعضاء هيئة التريس ،قام بنشر العديد من البحوث المحكمة فى مجال المحاسبة المالية والادارية .

E-mail: Ahmed.hefny@nub.edu.eg

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة تحليل أثر تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 "قياسات القيمة العادلة" كأساس للقياس والإفصاح، باعتباره أحد مجالات البحث الحديث في الفكر المحاسبي المعاصر، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار جميع البنوك التجارية المصرية 40 بنكا . واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي وصممت قائمة استقصاء ووزعت على عينة الدراسة المكونة من أربع فئات رئيسة هى "الأكاديمي، ومراجع داخلي، ومراجع خارجي، والعاملين بالقطاع المالى بالبنوك " وبلغت نسبة المستجيبين 74.2%، وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات ومناقشة النتائج.

وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك استجابة من قبل البنوك التجارية للبدء بتطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS13، كما بينت الدراسة عدم وجود اختلاف بين آراء المشاركين حول التزام البنوك التجارية المصرية بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح ، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها: إلزام البنوك ببدء تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي IFRS13 على البيانات المالية. و ضرورة دراسة وتأهيل القطاع المصرفي المصرى للتحول إلى معايير التقارير المالية الدولية لمواكبة التحولات السريعة نحو التوافق المحاسبي ولضمان دخول تلك البنوك بيئة الأعمال الدولية.

الكلمات المفتاحية : معياراعداد التقارير المالية IFRS13 ، القيمة العادلة ، البنوك التجارية .

An analytical study of Applying The Fair Value Approach in Egyptian Commercial Banks in terms of the International Financial Reporting Standard (IFRS13) - A field study

Abstract:

This study aimed to acquaint the extent of Egyptian commercial banks commitment to applying the International Financial Reporting Standard IFRS13 "Fair Value Measurements" as a basis for measurement and disclosure, which is considered a modern research field of the contemporary accounting concepts. To achieve the goal of this study, all the 40 Egyptian commercial banks were targeted. The study was carried out in an inductive

approach, by designing a survey and distributing it on the study's targeted group which was classified into four categories; academics, internal auditors, external auditors, and finance managers. 74.2% of that group responded, and statistical approaches were conducted to analyze data and discuss the results. The study results showed the willingness of commercial banks to start applying IFRS. It is also worth mentioning that there was a lack of diversity among the participants' perspectives about Egyptian commercial banks' commitments to 11pplying IFRS13 as a basis for measurement and disclosure.

Finally, the study recommended enforcing commercial banks to start applying IFRS, and the importance of analyzing and training the Egyptian banking sector to shift towards international financial reports to keep in pace with the rapid changes and to guarantee that these banks join the international business environment.

Keywords: The International Financial Reporting Standard IFRS13, Fair Value, Egyptian commercial banks

المقدمـة:

صدرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards IFRS من قبل مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee IASC وذلك بدءاً من عام 2001 لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards IAS وقد اكتسبت قبولاً عاماً حول العالم.

ولقد أصبحت المعايير الدولية لإعداد للتقارير المالية إلزامية في دول كثيرة (فهناك بعض الدول أخذت بمعايير وطنية للمحاسبة تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية)، وفي تقرير إحصائي دولي فإن أكثر من 70 دولة طلبت من وحداتها الاقتصادية المقيدة بالبورصات أن تطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند إعداد البيانات المالية، والأخذ بالمعايير التي تتطلب معايير عالية الجودة، والشفافية، والقابلية للمقارنة، لأنها أصبحت من الأمور المطلوبة لمستخدمي البيانات المالية على اختلاف طبيعتهم وأهدافهم، فبدون معايير مشتركة يكون من الصعب مقارنة البيانات المالية المعدة بمعرفة وحدات اقتصادية تقع في مناطق مختلفة حول العالم، وفي اقتصاد عالمي متشابك

بشكل متزايد فإن استخدام مجموعة موحدة من معايير محاسبية عالية الجودة تزيد من فاعلية القرارات الاقتصادية والاستثمارية عبر الحدود وتزيد من كفاءة الأسواق وتقلل من تكلفة انتقال رأس المال (حماد، 2001).

اولا :مشكلة الدراسة :

تبحث هذه الدراسة تحليل تطبيق منهج القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS13 في البنوك التجارية المصرية ، وكيفية قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية. وبناء على ما تقدم يمكن تحديد تساؤلات الدراسة كالآتي:

أ- ما هو "منهج القيمة العادلة" وفقا للمعيار الدولى للتقارير المالية الدولية IFRS 13 وبماذا تختلف عن المعايير المحاسبية الدولية الأخرى ؟

ب- ما هى متطلبات القياس والافصاح ومزايا تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 في البنوك التجارية المصرية ؟

ج- ما مدى مساهمة المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 في تحسين جودة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية فى البنوك التجارية المصرية ؟

ثانيا ـ أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال إجراء دراسة تحليلية **لأثر تطبيق منهج القيمة العادلة فى ظل المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS13)** ، كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية ،ومدى تأثيرها على مستخدمي البيانات المالية في اتخاذ القرارات، وتنبع اهمية هذه الدراسة من كونها احد الدراسات القليلة التى اهتمت بموضوع البحث الحالى ، كما انها تناولت القطاع المصرفى المصرى الذى منحها ميزة اضافية .

ثالثا ـ هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسى من هذه الدراسة فى تحليل أثر تطبيق منهج القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية IFRS13 " قياسات القيمة العادلة بالبنوك التجارية المصرية "،ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الاجابه على بعض الاسئلة الفرعية التالية :

أ- ماهى الإسهامات المعرفية ذات الصلة بمعيار التقارير المالية الدولية IFRS 13؟

ب- ما مستوى الارتباط بين محددات التطبيق والنجاح عند التحول إلى منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية "IFRS13 ؟

ج- ماهى اهمية التطبيق على البنوك التجارية و ماهى درجة التميز عن قصر التطبيق على هذا القطاع دون غيرة .؟

د- ماهى علاقة الارتباط بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13" ومزايا التطبيق في البنوك عينة الدراسة .

رابعا ـ فروض الدراسة:

استنادا الى طبيعة المشكلة محل الدراسة وفى اطار الهدف منهذه الدراسة واهميتها يمكن صياغة فروض الدراسة فيما يلى :

الفرض الأول (1) :H0 :

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين متطلبات تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي IFRS13 والممارسات المحاسبية المتبعة في البنوك التجارية المصرية "

الفرض الثانى (2):Ho

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين متطلبات الإفصاح وفقا لمنهج القيمة العادلة فى ظل المعيار الدولي IFRS13 وطرق الإفصاح الحالية المتبعة داخل البنوك التجارية المصرية "

الفرض الثالث (3): Ho

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين محددات تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 "ومحددات نجاح تطبيقة "وتنبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأول (3-1): Ho: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين المعرفة المحاسبية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"

الفرضية الفرعية الثانية (3-2): Ho: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين التأهيل العلمى والعملى للعاملين بالقطاع المصرفى ، وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"

الفرضية الفرعية الثالثة (3-3): Ho :" لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين درجة تعقد المعايير وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13".

الفرضية الفرعية الرابعة (3-4): Ho: " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البيئة التنظيمية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13".

الفرضية الفرعية الخامسة(3-5): Ho: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تكاليف التحول وتطبيق منهج القيمة معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13".

الفرض الرابع (4): Ho:

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 ومزايا تطبيقه " وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (4-1) : Ho: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 ودرجة ملائمة معلومات التقارير

المالية".

الفرضية الفرعيةالثانية (4-2) :Ho:" لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 ودرجة الاعتمادية على معلومات التقارير المالية".

الفرضية الفرعيةالثالثة(4-3) Ho: :"لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 وإمكانية المقارنة لمعلومات التقارير المالية".

الفرضية الفرعيةالرابعة (4-4) :Ho: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRs13 وإمكانية الفهم لمعلومات التقارير المالية".

خامسا -منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي **لتحليل اثر تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 على البنوك التجارية المصرية كأساس للقياس والإفصاح في التقارير المالية"** باعتباره أحد مجالات الدراسة في الفكر المحاسبي الحديث، وقسمت الدراسة إلى جزئين هما:

5-1الإطار النظري:

حيث تم استعراض مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي، ومحددات تطبيق منهج القيمة العادلة داخل البنوك التجارية المصرية ، بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة بآليات تطبيق منهج القيمة العادلة بغض النظر عن الانتماء العلمي لها.

5-2 الدراسة الميدانية :

في هذا الجزء تم تجميع البيانات اللازمة من مصادرها المختلفة، وذلك لإجراء دراسة ميدانية ذات طابع وصفي، لأنها لا تتوقع شكلاً معيناً للعلاقة بين متغيرات تطبيق منهج القيمة العادلة على الأصول والخصوم داخل البنك أو متغيرات المؤشرات المالية المعبرة عن الأداء، ولتحقيق ذلك تم اتباع المنهجية التالية :

5-3 أسلوب جمع البيانات:

أ- قام الباحث بجمع البيانات باستخدام أسلوب توزيع قائمة الاستقصاء. حيث تم توجيه هذه القوائم لعينة الدراسة مع إجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض الأفراد الموزعة عليهم القائمة عند عملية التوزيع.

ب- تم تصميم قائمة الاستقصاء بما يتلاءم مع أهداف وفروض الدراسة ، مع مراعاة تصميم شكل القائمة بشكل منظم وسهل، حيث تم تقسيم القائمة إلى خمسة أجزاء رئيسة.

الجزء الأول : معلومات عامة

الجزء الثاني: متطلبات الاعتراف والقياس عن القيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية

الجزء الثالث: متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية

الجزء الرابع: محددات تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 في البنوك التجارية المصرية .

الجزء الخامس : مزايا تطبيق تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 في البنوك التجارية المصرية .

4-5 تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الخاضعة لرقابة البنك المركزى المصرية ، والبالغ عددها اربعون بنكا وتم تحديد مجتمع الدراسة من مستخدمى القوائم المالية الداخليين(العاملين بالقطاع المالى بالبنوك التجارية – ادارة البنك العليا – المراجعيين الداخليين) ومستخدمى القوائم المالية الخارجيين (المهتمين بمنهج القيمة العادلة (الاكاديميين – المراجعيين الخارجيين)) وتم توزيع استمارة الاستقصاء عليهم ، حيث بلغ عدد القوائم التى تم توزيعها 84 قائمة استقصاء على عينة الدراسة وتم استرداد 63 قائمة، أي بنسبة 74.2% تقريباً.

5-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمد التحليل الإحصائي لتحليل بيانات الدراسة الميدانية باعتبارها بيانات وصفية غير قياسية، وذلك لإجراء تحليل التباين لإجابات العينة التي وردت في قائمة الاستقصاء، وقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS في التحليل الإحصائي للوصول إلى: مقياس ألفاكرونباخ والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار التباين ANOVA لدراسة مدى قوة الفقرات وأهميتها لدى المستقصى منهم واختبار (T-Test).

6-5 نموذج الدراسة الافتراضي:

اقترح الباحث نموذج افتراضى للدراسة يوضح العلاقات التالية :

- محددات تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 كمتغيرات مستقلة والمتغير التابع المتمثل فى محددات نجاح المعيار الدولى لاعداد التقارير المالية الدولية IFERS13،
- العلاقة بين تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولى لإعداد التقارير الدولية كمتغير مستقل ومزايا تطبيقة كمتغيرات تابعة.

وهذا يمكن توضيح تلك العلاقة من خلال الشكل التالى :

محددات نجاحIFRS13
1- المعرفة المحاسبية
2- التأهيلى العلمى والعملى .
3- تعقد المعايير.
4- البيئة التنظيمية.
5- تكاليف التحول الى

تطبيق معايير IFRSs13
التحول من معايير التقارير المالية المحلية نحو معايير التقارير المالية الدولية

مزايا تطبيق IFRS13
1- الملائمة Relevance.
2- الاعتمادية Reliability.
3- القابلية للمقارنة

5- المتغيرات:

وكذلك يوضح الجدول التالى يوضح أبعاد أداة القياس وترميزها والمصادر المعتمدة في تحديدها:

ت	أبعاد أداة القياس	اختصار	عدد فقرات
1	**محددات تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13**	**X**	**20**
	المعرفة المحاسبية	X_1	4
	التأهيل العلمى والعملى	X_2	4
	تعقيد المعايير	X_3	4
	البيئة التنظيمية	X_4	4
	تكاليف التحول	X_5	4
2	**مزايا تطبيق منهج القيمة العادلة معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13**	Y	16
	الملائمة	Y_1	4
	الاعتمادية	Y_2	4
	القابلية للمقارنة	Y_3	4
	سهولة الفهم	Y_4	4

خامسا –حدود الدراسة :

تم إجراء هذة الدراسة فى ضوء الحدود التالية لضمان تحقيق أهداف الدراسة :

1-الحدود الاكاديمية :

- مفاهيم القيمة العادلة فى الفكر المحاسبى والمعايير الدولية والأمريكية والمصرية .
- محددات ومتطلبات تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13.

2-الحدود المكانية :

40 بنكا تجاريا (حكوميا وخاصا)أغلبها برأسمال أجنبي منها 3 بنوك اسلامية.

سادسا -خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام هى:

القسم الأول : الدراسات السابقة فى مجال الدراسة .

القسم الثانى : مفهوم القيمة العادلة من وجهة نظر الفكر المحاسبي والمعايير المحاسبية .

القسم الثالث : الإطار العام لمنهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13.

القسم الرابع : متطلبات الإفصاح عن منهج القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي IFRS13.

القسم الخامس : كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عن القيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية .

القسم السادس : الدراسة الميدانية .

القسم السابع : نتائج الدراسة وتوصياتها.

القسم الاول : الدراسات السابقة فى مجال الدراسة

قدم الفكر المحاسبى العديد من الدراسات السابقة فى مجال قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الأمريكية والدولية ، ويحاول الباحث توظيف منطلقاتها الفكرية والنظرية والإجرائية في تطوير وتعزيز الاطار المفاهيمي وإجراءات القياس والاختبار للدراسة الحالية ، عن طريق استعراض أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسات السابقة مصنفة الى ثلاث محاور اساسية وفقا للترتيب الزمنى لها:

المحور الاول : الدراسات السابقة التى اظهرت نتائجها اهمية تطبيق القيمة العادلة

أن المعلومات المتعلقة بالربحية والقيمة الدفترية للأسهم تعتبر ملائمة للمستثمرين في اتخاذ القرارات في الدول التي يتواجد بها أسوق مالية ناشئة، وأن أسعار الأسهم بتلك الأسواق تعكس المعلومات المتعلقة بالاختلافات بين القيم السوقية للاستثمارات وتكلفتها، فضلاً عن فائدة المعلومات المتعلقة بالمكاسب والخسائر غير المحققة للاستثمارات في التنبؤ بالعوائد المالية للأسهم **(دراسة الشامي 2000).**

ضرورة الانتقال التدريجي أو المباشر إلي تطبيق معايير القيمة العادلة على الأدوات المالية. وان هناك اتفاق فيما يتعلق بالمفاضلة بين نموذج القيمة العادلة الكامل ونموذج القياس المختلط، ويفضل استخدام نموذج القياس المختلط **(طارق عبد العال حماد، 2002)**

تقييم الأصول المالية للبنك التجاري والمحتفظ بها لأغراض المتاجرة أو لأغراض البيع، سواء أكانت أدوات مالية أم مشتقاتها، بالقيمة العادلة **(Robert Gray,2003)**

القيمة العادلة تمثل قيمة الأصل في سوق المنافسة الكاملة، وأن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة في السوق هي محصلة عوامل عدة من ضمنها أسعار التمويل من الشركات غير المرتبطة والتي تعرف بالأسعار المحايدة **(Bill Bergman: 2004)**

تكتسب القيمة العادلة اهميتها من اصدرات مجلس معايير المحاسبة المالية ، والتي بها أخذ التقييم يزداد بالنسبة للشركات لإظهار قيم أصولها وخصومها**(Glenn Cheney, 2004).**

أن القوائم المالية إذا أعدت على أساس التكلفة التاريخية دون النظر لمعدلات التضخم الاقتصادي المرتفعة وانخفاض قيم العملات الأجنبية يجعل من البنود الواردة فيها مشوهة لا تعبر عن حقيقتها، بمعنى أنه لابد من اعتماد طريقة ملائمة للتقييم يتم اختيارها تبعًا للهدف الذي استخدمت من أجله، وهذا الكلام يقودنا إلى أهمية القيمة العادلة في هذا المجال**(سعود العامري 2005)**

وجود علاقة إيجابية بين دخول أسواق رأس المال وإعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وأستنتجت أيضاً أن إعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحسن من سياسات الإفصاح**(Hope and Kang 2006).**

أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشركات التأمين سيؤدي فعلاً إلي زيادة تكلفة رأس المال و أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية سيؤثر على منتجات التأمين **(Post, et al 2007)**.

أن من أهم التغيرات ذات التأثير المباشر على المخاطر الائتمانية هي إدارة وإستثمار محفظة الأصول المورقة، ومصادر التمويل، والقيمة العادلة الشاملة **(جمال سعد خطاب، 2007)**.

أن تطبيق معايير المحاسبية الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة، وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، ويعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرطا لنجاح الاتفاقيات التجارة الدولية. **(القشي، والعبادي 2007).**

أن القياس المحاسبي للأصول والالتزامات في حالة وجود سوق نشطة يمكن الاعتماد عليه، كما يمكن التحقق من المعلومات الناتجة عن ذلك القياس، ويمثل في هذه الحالة ميزة لعملية إعداد وعرض القوائم المالية من خلال تحسين المحتوي المعلومات للتقارير المالية بلستخدام القيمة العادلة .(**Broadley, 2007).**

رغم من كل الانتقادات الموجهة نحو القيمة العادلة إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB مستمران في تأييد محاسبة القيمة العادلة والدفاع عنها بشدة وإعداد مشروع طويل الأمد لقياس جميع بنود البيانات المالية بالقيمة العادلة.(**Benston, 2008)**

أن المستثمرين بصفة عامة متفقون على أن محاسبة القيمة العادلة تعزز من الشفافية وتوفر معلومات مالية مفيدة لهم بالرغم من كل التحسينات المطلوبة**.(Commission 2008)**

يوجد علاقة بين صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة والعوائد السوقية لأسهم البنوك التجارية. ووجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة كصافي الدخل الشامل لجميع العوائد السوقية لأسهم البنوك التجارية، كما أن تطبيق منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس يحقق مزايا تنعكس آثاره على عملية الإبلاغ المالي، بما يسهم في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية والبيانات المالية المنشورة**(دراسة دبابنة 2009)**.

أن معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين الخارجيين في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية ، ويؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الوجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية **(صالح، ٢٠٠٩)**

ان المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر ملائمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية. و المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعد أكثر موثوقية.(**المبيضين، ٢٠٠٩)**

ويخلص الباحث مما سبق الى ان منهج القيمة العادلة يقدم معلومات ملائمة تساعد مستخدمى القوائم المالية فى اتخاذ القررات ، فضلا عن اهتمام الهيئات المهنية والمراجعيين الخارجيين والمدريين الماليين بتطبيق هذ المنهج لانه يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

المحور الثانى : الدراسات السابقة التى اظهرت نتائجها مشاكل تطبيق القيمة العادلة

ضرورة انتباه البنوك المعنية إلى المشكلات التي تنجم من التقييم، علما بأن الاستثمار في الأدوات المالية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها البنوك لأغراض المتاجرة هي أجدى نفعًا من الاستثمارات طويلة الأجل نوعًا ما، فقد تكون الأخيرة ذات مردودات سلبية (**Anne Beatty & Others, 2000**)

أن القياس المحاسبى بالقيمة العادلة يواجه صعوبات وأنه من الضروري الاستعانة بشركات متخصصه وذلك لقياس القيمة العادلة (**A Lister Wilson 2001)**

ضرورة قيام الشركات باعادة تقويم الأصول وأن منهجية قياس القيمة العادلة تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات في السوق المالي **(Paul Kraft 2005)**

ان أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه قياس القيمة العادلة والتي تؤثر عليها عند إعداد المعلومات المالية (**عبد الناصر محمد سيد درويش، 2008**.)

أن مشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن نشاط التوريق لم تجد لاهتمام من جانبي الباحثين، وأن القيمة العادلة هي المقياس الانسب لتحديد قيمة الأصول الجديدة (**السيد شحاته شحاتة، 2008)**

وبنا ء على ماتقدم **يرى الباحث** ان اهم مشاكل تطبيق منهج القيمة العادلة تعددية اساليب القياس.

المحور الثالث : الدراسات السابقة التى اظهرت نتائجها اليات تطبيق القيمة العادلة

ضرورة الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة ولا عن كيفية معالجتها، وتحويل بعض الاستثمارات عن محفظة الأوراق المالية للاستثمار إلي محفظة المتاجرة والعكس، وعدم الإفصاح عن مبررات ذلك، رغم الإفصاح عن أثاره المالية في بعض البنوك وعدم الإفصاح في بنوك أخري، والإفصاح عن القيم العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات دون الإفصاح عن مكونات هذه الضمانات ولا عن كيفية حساب القيمة العادلة لها. **(لوندي، 2002) .**

أن بعض أسعار السندات التي تطرحها بعض الشركات تكون أقل من مثيلاتها في شركات أخرى وقد يرجع ذلك إلى طرق التقييم المتبعة للأدوات المالية محل الدراسة. وقد تطرق الباحثون إلى إيجاد صيغة ملائمة للتقييم، مثل القيمة العادلة وتطرقوا إلى الكيفية التي تقاس بها التكاليف التجاريـة التي ينبني عليها التقييم مستقبلاً **(Lawrence & Others, 2006) .**

أسعار الأسهم الأول ية والاختلافات التي تنشأ من خلال تقييم الأدوات المالية، وقد تتحكم في ذلك أسعار السوق وكميات العرض.**(Joel & et.al, 2006) .**

توجد انعكاسات لمعايير محاسبة القيمة العادلة علي وظيفتي القياس والإفصاح من ناحية، وعلي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ناحية أخرى. وتوجد معوقات كثيرة في واقع الممارسة المهنية لتطبيقات معايير محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال الأردنية بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة.(**دراسة عبد الناصر 2007).**

أن معدي القوائم المالية يمكنهم التلاعب بسهولة في قياس القيمة العادلة، وأن استخدام سعر الخروج في قياس القيمة العادلة سيؤدي إلي ارتفاع التكلفة التي سيتحملها معدي التقارير المالية والمستثمرين ومراجعى الحسابات **(Benston,2008)** .

عدم استخدام مدخل القيمة العادلة من خلال استخدام أسعار السوق للأصول والالتزامات في تقييم قدرة المؤسسات المالية في ظل الأزمات المالية باعتبارها تجعل البنك يبدو كأنه في حالة عسر مالي نتيجة أن القيمة السوقية لأصول المؤسسة المالية تبدو أقل من القيمة العادلة لالتزاماته**(2008 , Allen et al) .**

يوجد تأثير معنوي بما يفيد وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي، كما تم الترتيب للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات محاسبية وكذا ترتيب للأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة. **(إبراهيم، ٢٠٠٩).**

توجد ضرورة لتعديل معايير المحاسبة السعودية لتتبنى القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة، وتعديل معايير المراجعة السعودية لتشتمل على الإرشادات اللازمة لمساعدة المراجعين على مراجعة القيمة العادلة الظاهرة في البيانات المالية، نظراً لما ينتج عن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة من تحديات تواجه المراجعين في هذا الشأن.(**العبادي 2010).**

تلتزم البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على الأصول والالتزامات المالية كونها تنهض من مستوى الإفصاح والإبلاغ المالي من مجرد كونها معلومات تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الواقع الاقتصادي، مع ضرورة إدراك أهمية القيمة العادلة لما لها من انعكاسات جيدة على المصرف**(المطيري ،2011).**

أنه لا تزال هناك بعض القضايا المفاهيمية والعملية الهامة المتعلقة بتحديد القيمة العادلة بموثوقية ومعقولية، فمن الأفضل أن يتم الإفصاح عن القيمة العادلة بصورة أكثر وضوحاً قبل التفكير في التحول بالكامل إلى الاعتراف بالقيمة العادلة في البيانات المالية **(Ashford 2011).**

تأييد مراجعي الحسابات الممارسين في السعودية للقياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كان "بدرجة متوسطة" بمتوسط حسابي 3.22% وبنسبة 64.4%. بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تأييد مراجعي الحسابات الممارسين في السعودية للقياس

والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة). (**دراسة الدلاهمة ،2012**).

أن محاسبة القيمة العادلة أدت إلي زيادة مستوي الشفافية وتحسين المستوي الإعلامي للمعلومات(**مقلد،2010).**

هناك اتفاق آراء المحللين الماليين ومراجعي الحسابات الخارجيين حول الآثار الناتجة عن تبني المعيار على الرغم من اختلاف الأهمية النسبيه لتلك الآثار. وقدمت الدراسة مدخلا مقترحا لإعداد المعايير المحاسبية لأنشطة التحوط يعتمد على أربعة عناصر تتمثل في: التقلبات الناتجة عن المعالجات المحاسبية، وإدارة الأرباح، والشفافية المحاسبية، والقرارات الإدارية.(**صديق، ٢٠١٠**).

أن المعايير السعودية ما تزال تعاني من فجوة بينها وبين معايير المحاسبة الدولية بشان القياس والإفصاح بالقوائم المالية على أساس القيمة العادلة، **(الراشد، ٢٠١٠)**.

ضرورة تطوير الإفصاح لمعيار المحاسبة المالية FASB157 بصورة أكثر ليساعد مستخدمي البيانات المالية في الحصول على معلومات أوفر عن المدخلات المستخدمة في تطوير طرق قياس القيمة العادلة(**Bhat ,Jan, 2013**).

وطبقا لما انتهت الدراسات السابقة فإنه يتضح للباحث بعض الدلالات التالية:

1. تعد هذه الدراسة امتدادا واستكمالا للادبيات المحاسبية التى تناولت القياس المحاسبى باستخدام منهج القيمة العادلة ،و أنها جاءت لتبحث تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13 .
2. إن الاعتماد علي القيمة العادلة يمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول والالتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية وأن مفهوم التكلفة التاريخية أصبح أقل ملاءمة ودلالة.
3. إن نشر المعلومات التي تم تقييمها بالقيمة العادلة يطفى نوعا من الشفافية والثقة لدي مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي ينعكس إيجاباً علي أسعار الأسهم.
4. إن استخدام المحاسبة بالقيمة العادلة يوفر قياس أكثر واقعية وملاءمة لكل من الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية.
5. إن معظم الدراسات قد ركزت على المفاضلة بين نموذج محاسبة القيمة العادلة ونماذج القياس الأخرى، وتوصلت معظم هذه الدراسات إلي أن نماذج القياس بالقيمة العادلة تعتبر أكثر فعالية في التطبيق من نماذج التقييم الأخرى.
6. أن القيمة العادلة تعد من القيم الملائمة لتقييم العمل المصرفي في مجال الاستثمار بالأدوات المالية، وقد أخذت المصارف محل الدراسة بهذا الأسلوب اقتداء بمعايير المحاسبة الدولية و التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى ابريل 2009
7. هناك اختلاف بين الدراسات السابقة حول المعالجة المحاسبية لنتائج القيمة العادلة .

واخيرا يرى الباحث ان الدراسة الحالية تختلف عن سابقتها من الدراسات الاخرى بتطبيق منهج القيمة العادلة فى ظل اطار دولى موحد للقيمة العادلة على البنوك التجارية المصرية وهو موضوع لما تتناولة اى من تلك الدراسات .

القسم الثانى : مفهوم منهج القيمة العادلة من وجهة نظر الفكر المحاسبي والمعايير المحاسبية .

قبل ظهور الأزمة المالية العالمية عام 2007 كان هناك اتجاه صعودي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد وعرض القوائم المالية، فضلاً عن تزايد إدراك مختلف المنظمات العلمية العالمية والدولية والأجهزة القائمة علي بناء المعايير في مختلف دول العالم لأهمية وضرورة تطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة علي جميع مفردات قائمة المركز المالي. وقد كانت مبررات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظرهم تنشأ من المزايا التي يحققها تطبيقه والتي من أهمها رفع جودة المعلومات المحاسبية وآثار ذلك علي تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية، فضلاً عن المحافظة علي رأس مال الوحدات المحاسبية بما يضمن عدم تاكله في ظل الارتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار، والتعرف علي طبيعة الوضع الحالي والمستقبلي للوحدة المحاسبية**(المليجى ، 2012.)**

وقد بدأ الاتجاه التدريجي نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية تؤكد الاتجاه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة من أهمها المعيار رقم 115 بعنوان المحاسبة عن استثمارات معينة ضمن استثمارات الأسهم والسندات، والمعيار رقم 133 بعنوان المحاسبة عن المشتقات المالية وأنشطة التحوط، والمعيار رقم 140 بعنوان المحاسبة عن التحولات وخدمات الأصول المالية، والمعيار رقم 155 بعنوان المحاسبة عن بعض الأدوات المالية المفرطة، والمعيار رقم 156 بعنوان المحاسبة عن خدمات الأصول المالية، وأخيراً المعيار رقم 157 بعنوان قياسات القيمة العادلة**(FASB).**

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار مجموعة من المعايير تؤكد السير في نفس الاتجاه، والتي من أهمها المعيار رقم 32 بعنوان الأدوات المالية: العرض والإفصاح، والمعيار رقم 39 بعنوان الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والمعيار رقم 40 بعنوان الاستثمار العقاري **(IASB).**

وفي جمهورية مصر العربية تم إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية تؤكد الاتجاه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة من اهمها معيار المراجعة المصري رقم (545) (مراجعة قياس القيمة العادلة والافصاح عنها):

يهدف هذا المعيار إلي وضع معايير وتوفير أرشادات تتعلق بمراجعة قياسات وأفصاحات القيمة العادلة الموجودة في القوائم المالية.

يناقش هذا المعيار بصفة خاصة أعتبارات المراجعة المرتبطة بقياسات وعرض الأصول والالتزامات ومكونات حقوق الملكية الهامه والافصاح عنها والتي يتم عرضها والافصاح عنها بالقيمة العادلة في القوائم المالية.

يمكن أن ينشأ قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات ومكونات حقوق الملكية من التسجيل الأول للمعاملات أو من التغيرات اللاحقة في القيمة.

أما بالنسبة للتغيرات في قياس القيمة العادلة التي تحدث بمرور الوقت فيمكن التعامل معها بطرق مختلفة في ظل أطر مختلفة لإعداد التقارير المالية (فمثلاً نجد أن بعض أطر إعداد التقارير المالية يمكن أن تتطلب أن تنعكس هذه التغيرات مباشرة في حقوق الملكية بينما تتطلب أخرى أن تنعكس هذه التغيرات في الإيراد.

بينما يوفر هذا المعيار إرشادات تتعلق بمراجعة قياسات وافصاحات القيمة العادلة، فإن أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها من إجراء ات المراجعة الاخرى يمكن أن توفر أدلة مراجعة تكون ذات صلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة (مثال ذلك إجراء ات الفحص للتحقق من وجود أحد الاصول تم قياسه بالقيمة العادلة يمكن أن يوفر أيضاً أدلة مراجعة تتعلق بتقييمه (مثل الحالة التي عليها أحد الاستثمارات العقارية).

أن المفهوم الأساسى لقياس القيمة العادلة في معظم أطر إعداد التقارير المالية مبني على أفتراض أن المنشأة مستمرة بدون أي نية أو حاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها بصورة هامة أو القيام بمعاملة بشروط معاكسة في هذه الحاله لا تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن للمنشأة أن تتلقاه أو تدفعه معاملة جبرية أو تصفية غير إرادية أو البيع الاضطراري.

كذلك التعليمات التفسيرية الصادرة من البنك المركزى المصرى **(ابريل 2009)**' يتم القياس على اساس التكلفة التاريخيية المعدلة باعادة تقييم الاصول والخصوم والالتزمات بغرض المتاجرة وكذلك الاصول والالتزمات المالية وجميع عقود المشتقات .

مفهوم ومجالات استخدام القيمة العادلة:

جاءت القيمة العادلة في القرآن الكريم لقولـه تعـالي: **(واتقوا يومـاً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منهـا عدل ولا تنفعها شفاعة ولا هم ينصرون)** ويقصـد بهـا هنـا الإنصـاف **(سورة البقرة، الأية 123).**

وفي المحاسبة هناك اتفاق حول أهمية استخدام القيمة العادلة في توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وترشيد أحكامهم إلا أن هناك اختلاف حول مفهوم القيمة العادلة، وحول المؤشرات المستخدمة في التعبير عن القيمة العادلة.. وفي مجال تحديد القيمة العادلة يعتبر من أهم المداخل أو المؤشرات المستخدمة القيمة السوقية أو سعر السوق وفي هذه الحالة يطلق عليها القيمة السوقية العادلة.

وفي هذا الصدد عرف**(Chris 2001)** القيمة السوقية العادلة بأنها السعر الذي تنتقل به الملكية بين بائعين ومشتريين راغبين ويتوافر لدي كل منهما الحرية الكاملة للبيع والشراء، ويتوافر لديهم المعرفة الكاملة بالحقائق المرتبطة .

وعرف (**حماد 2002**)القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ المعبر عنه نقداً أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلي مشتر راغب ويتوافر لدي كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه

كما عرف (**عصافت 2003**) القيمة العادلة بأنها القيمة - عدد وحدات النقد - اللازمة للحصول علي أصل أو سدد التزام، علي أن تتحدد هذه القيمة وفقاً لما تفرضه الأسواق من أسعار وفي ضوء توافر المعرفة الكاملة لأطراف التعامل بكل ما يتعلق بالأصل أو الالتزام..

وعرف المعيار **المحاسبي الأمريكي(107 عام 1991)** بعنوان الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية القيمة العادلة بأنها القيمة إلي يمكن تبادل الأداة المالية بها في عملية جارية بين طرفين راغبين، وفي عملية بيع ليس فيها إجبار أو إجبار علي التصفية.

ويعرف (**المعيار الأمريكي رقم 157)بعنوان قياسات القيمة العادلة** ضمن الفقرة رقم «5» القيمة العادلة بأنها السعر الذي يتم استلامه عند بيع أصل أو يدفع عند نقل «سداد» التزام في عملية متكافئة بين المشاركين في السوق «البائع والمشترى» في تاريخ القياس.

وعرف **مجلس معايير المحاسبة المالية** Financial Accounting Standard Board FASB في المعيار FASB157 القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس. والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار تشمل القيمة السوقية Market Value وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فالتعريف يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام، وليس السعر الذي يجب سداده للاستحواذ Acquire على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض **(صالح، 2009).**

وعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB القيمة العادلة: "بأنها القيمة التي يمكن أن يتم استبدال أصل أو سداد التزام على أساسها بين أطراف متوافر لها الدراية والرغبة في التعامل معاملة متكافئة مع الأطراف" حيث ورد هذا التعريف في الفقرة رقم (6) من المعيار IAS2 المخزون، والمعيار IAS16 الممتلكات والمصانع والمعدات، وفي الفقرة رقم (4) من المعيار IAS17 عقود الإيجار، والفقرة رقم (7) من المعيار IAS18 الإيراد، والمعيار IAS19 منافع الموظفين، والفقرة رقم (3) من المعيار IAS20 محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية، والفقرة رقم (8) من المعيار IAS21 آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، والمعيار IAS38 الأصول غير الملموسة، والمعيار IAS41 الزراعة، والفقرة رقم (11) من المعيار IAS32 الأدوات المالية: العرض، والفقرة رقم (9) من المعيار IAS39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والفقرة رقم (5) من المعيار IAS40 الاستثمارات العقارية، أما المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS فقامت باستخدام نفس التعريف للقيمة العادلة في الفقرة (أ) من المعيار رقم IFRS1 "تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأول ى "، والمعيار IFRS3 "اندماج الأعمال"، والمعيار IFRS4 "عقود التأمين"، والمعيار IFRS5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة". باستثناء المعيار رقم IFRS2 "الدفع على أساس الأسهم" فقد عرف القيمة العادلة في الفقرة (أ) "بأنها القيمة التي يمكن أن يتم استبدال أصل أو سداد التزام أو أداة حقوق ملكية ممنوحة يجب استبدالها بين أطراف متوافر لها الدراية والرغبة في التعامل معاملة متكافئة بين الأطراف"، وعرفت القيمة العادلة في المعيار IFRS13 محل الدراسة "بأنها السعر الذي سيتم الحصول عليها لبيع أصل أو الذي سيتم دفعة لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

وبالرغم من أن هذا التعريف يتطابق مع تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية وينسجم أيضاً مع

التعريف الوارد في المعيار الأمريكي رقم FASB157 في العموم، ولكنهما ليسا متقاربين تماماً بسبب الاختلاف بينهما في النواحي التالية **(رفاعة، حمادة، 2010).**

- أن التعريف الوارد في المعيار الأمريكي FASB157 ينص بصراحة على السعر من وجهة نظر البائع فقط، وإهمال السعر من وجهة نظر المشتري.
- أن التعريف الوارد في المعيار الأمريكي FASB157 ينص صراحة على شركاء السوق، في حين يشير التعريف من وجهة نظر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS إلى أطراف متوافر لها الدراية والرغبة في السوق في التعامل بمعاملة متكافئة.
- أن التعريف الوارد في المعيار FASB157 ينص صراحة على تحويل الالتزامات، في حين يشير التعريف من وجهة نظر معايير التقرير المالية IFRS إلى سداد الالتزام أو تسوية الدين.

ويلاحظ بالرغم تنوع مفاهيم القيمة العادلة واختلافها إلا أنها تركز على أن يكون طرفا التبادل في عقد الصفقة البائع والمشتري مطلعين على الحقائق ذات الصلة، وهذا يتطلب تماثل المعلومات المتاحة في الأسواق من ناحية ووجود أسواق مستقرة تتم بها عمليات البيع والشراء بشكل نشط من ناحية أخرى.

وفي مايو 2009، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروع معيار محاسبي جديد بعنوان "قياسات القيمة العادلة" ضمن مشروعات المجلس والمتعلقة بالأزمة المالية العالمية. والصادر في الربع الثالث من عام 2010، حيث يهدف المشروع إلى **(International Accounting Standard Board, May, 2009):**

- وضع مصدر وحيد للتوجيهات المحاسبية بالنسبة لجميع قياسات القيمة العادلة المطلوبة أو المسموح بها من جانب معايير التقرير المالي الدولية للحد من التعقيد وتحسين الاتساق في تطبيقها.
- توضيح تعريف القيمة العادلة والتوجيهات المحاسبية ذات الصلة من أجل التواصل مع أهداف القياس بشكل أكثر وضوحاً.
- تعزيز الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم إلى أي مدى يتم استخدام القيمة العادلة وإطلاعهم على المدخلات المستخدمة لاستخلاص تلك القيم العادلة.
- زيادة التقارب بين وجهات نظر معايير المحاسبة الدولية IASB ومعايير التقرير المالية IFRS ومعايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة USGAAP.

وهذا المقترح لا يتطلب قياسات إضافية للقيمة العادلة، لأنه منسجم بشكل كبير مع المعيار الأمريكي FASB157 "قياسات القيمة العادلة" ويعرف القيمة العادلة بشكل متطابق تماماً مع التعريف الوارد في المعيار الأمريكي FASB157.

ويرى الباحث أن السبب الرئيس في تقليل الفوارق بين معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير المحاسبة الأمريكية FASB هو تسهيل المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية خاصة في ظل العولمة وفتح الأسواق أمام جميع المستثمرين.

وبعد استعراض المفاهيم السابقة للقيمة العادلة يستنتج الباحث مفهوماً للقيمة العادلة: بأنها القيمة التى يتم الوصول إليها من قبل كل من البائع والمشتري في ظل الظروف العادية لإتمام عملية تجارية أو تسوية التزام في غير حالات البيع أو التصفية الإجبارية، مع الاعتماد على أسعار السوق في حالة السوق النشطة وغير النشطة، مع إمكانية استخدام معدلات خصم تدفقات نقدية مستقبلية تتفق مع درجة الخطر الموجودة عند تحديد القيمة العادلة.

القسم الثالث : الإطار العام لمنهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13.

أصدر هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في مايو 2011 بعنوان **"قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement"**، ليستبدل الفقرات الواردة في معايير المحاسبة الدولية الفردية، ويوضح المعيار أن قياس القيمة العادلة يتطلب من الوحدات الاقتصادية أن تحدد ما يلي::

1. الأصل أو التزام الذي سيتم قياسه.
2. تحديد أفضل استخدام ممكن للأصل غير المالي، وما إذا كان مستخدماً مع أصول أخرى أو مستقلاً.
3. السوق الذي ستتم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام.
4. أساليب التقييم التي يعد اتباعها مناسباً عند تقييم القيمة العادلة.

الهدف من المعيار:

يهدف المعيار إلى تعريف القيمة العادلة، وضع اطارموحد للقياس والافصاح عن القيمة العادلة.

نطاق المعيار:

حيث جاء في الفقرة رقم (8) من نص المعيار "يطبق إطار قياس القيمة العادلة في هذا المعيار على القياس الأول ي واللاحق في حال كانت القيمة العادلة مطولة أو مسموح بها من قبل معايير دولية أخرى لإعداد التقارير المالية" **(Deloitte Global Services Limited, or a member firm of Deloitte Touche Tohmatsu Limited, 2014)**.

ولا يطبق متطلبات القياس والإفصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلى:

1. معاملات الدفع على أساس الأسهم التي تقع ضمن نطاق المعيار **IFRS2** "الدفع على أساس الأسهم".
2. معاملات التأجير التي يشملها نطاق معيار المحاسبة الدولية **IAS17** "عقود الإيجار".
3. القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة إلا أنها ليست قيمة عادلة، مثل صافي القيمة المتحققة في معيار **IAS2** "المخزون" أو قيمة الاستخدام في معيار **IAS36** "انخفاض قيمة الأصول".

اليه الاعتراف والقياس عن القيمة العادلة وفقاً للمعيار IFRS13:

يتعين على الوحدة الاقتصادية عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل كحالة الأصل المتوقعة، والقيود المفروضة على بيع الأصل أو الاستخدام إن وجدت أو الالتزام في حال رغبة المشاركون في السوق تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس.

الاعتراف بالأصول غير المالية:

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد المنافع الاقتصادية، من خلال استخدام من الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.

الاعتراف بالالتزامات وأدوات حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية:

يفترض لقياس القيمة العادلة أنه تم نقل الالتزام المالي أو الالتزام غير المالي أو أداة حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية إلى المشاركة في السوق في تاريخ القياس ولنقل الالتزام أو أداة حقوق الملكية يفترض ما يلى:

1. يبقى الالتزام غير مسدد ويتعين على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء بالالتزام، ولا يتم تسوية الالتزام مع الطرف المقابل أو استهلاكة في تاريخ القياس.
2. تبقى أداة حقوق ملكية الوحدة الاقتصادية غير مسددة ويأخذ المشارك في السوق المنقول إليه الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالأداة، ولا يتم إلغاء الأداة أو استهلاكة في تاريخ القياس.

وقسم المعيار الالتزامات وأدوات حقوق الملكية إلى قسمين عند الاعتراف بالقيمة العادلة:

1. الاعتراف بالالتزامات وأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى على أنها أصول:

عندما لا يتوفر سعر معلن لعملية نقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية للوحدة الاقتصادية، ويكون البند المطابق محتفظاً به من قبل طرف آخر على أنه أصل، ويتعين على الوحدة الاقتصادية أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر مشارك في السوق الذي يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل في تاريخ القياس. ويتعين على الوحدة الاقتصادية وفقاً لما سبق أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية كما يلى:

- استخدام السعر المعلن في السوق النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال كان ذلك السعر متاحاً.
- استخدام مدخلات ملحوظة أخرى مثل السعر المعلن في السوق غير النشط للبند المطابق المحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل في حال لم يكن ذلك السعر متاحاً.
- استخدام أسلوب تقييم آخر في حال كانت الأسعار المأخوذة غير متوفرة مثل: منهج الدخل، أو منهج السوق.

2. الالتزامات وأدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى على أنها أصول:

عندما لا يكون السعر المعلن لنقل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية متاحاً، وعندما لا يكون البند المطابق محتفظاً به من قبل طرف آخر على أنه أصل، يتعين على الوحدة الاقتصادية أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية باستخدام أسلوب التقييم من وجهة نظر مشارك في السوق الذي يتعين بالالتزام أو الذي قام بالمطابقة بحقوق الملكية، ويتعين على الوحدة الاقتصادية عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلى:

- التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يتوقع المشارك في السوق أن يتكبدها عند سداد الالتزام بما في ذلك التعويض الذي سيطلبه المشارك في السوق مقابل التكفل بالالتزام.
- القيمة التي سيحصل عليها المشارك في السوق لإبرام أو إصدار التزام أو أداة حقوق ملكية مطابقة، باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير البند المطابق في السوق الأصلي لإصدار التزام أو أداة حقوق ملكية بنفس البنود التعاقدية.

منهج القيمة العادلة وفقا ما جاء في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13:

أ- قياس القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى :

يكون سعر المعاملة عند شراء أصل أو تحمل التزام مقابل معاملة لذلك الأصل أو الالتزام متمثلاً بالسعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الالتزام (سعر الشراء)، في المقابل تتمثل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بالسعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام (سعر البيع)، ولا تبيع الوحدة الاقتصادية بالضرورة الأصول بالأسعار التي تم دفعها لشرائها، وعلى نحو مماثل، لا تنقل الوحدة الاقتصادية بالضرورة الالتزامات بالأسعار المقبوضة لتحملها، وعند تحديد ما إذا كانت القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى تعادل سعر المعاملة، يتعين على الوحدة الاقتصادية أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمعاملة والأصل أو الالتزام. وفي حالة تطلب معياراً دولياً آخر لإعداد التقارير المالية وسمح للوحدة الاقتصادية بقياس أصل أو التزام مبدئياً بالقيمة العادلة وكان سعر المعاملة مختلفاً عن القيمة العادلة، يتعين على الوحدة الاقتصادية أن تقوم بالاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة في الربح أو الخسارة ما لم يحدد المعيار خلاف ذلك.

ب- قياس القيمة العادلة بعد الاعتراف الأولى (القياس اللاحق):

يتعين على الوحدة الاقتصادية عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام أن تتم بمعاملة منتظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو فصل الالتزام في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية، وفي حالة بيع الأصل ونقل الالتزام فيفترض في قياس القيمة العادلة السوق الأصلية للأصل أو الالتزام، وفي حالة غياب السوق الأصلي يتم الاعتماد على السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

ووفقاً لما سبق فإن الوحدة الاقتصادية لا تحتاج إلى إجراء بحث شامل لكافة الأسواق

المحتملة لتحدد السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحاً في السوق الأصلي، ولكن يتعين عليها جمع المعلومات المتوفرة بشكل معقول، وفي غياب الدليل على السوق الأصلي فعندها يفترض أن يكون السوق الذي تبرم فيه الوحدة الاقتصادية بشكل عادى معاملة بيع أصل أو فصل التزام هو السوق الأصلي أو الأكثر ربحاً. أما في حال وجود سوق أصلي للأصل أو الالتزام فيتم قياس القيمة العادلة بالسعر في ذلك السوق سواء كان السعر ملحوظاً بشكل مباشر أو مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر. وإذا كان من المحتمل أن يكون السعر في السوق مختلفاً وأكثر ربحاً في تاريخ القياس فإنه يتعين أخذ السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحاً من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية مما يسمح ذلك بوجود اختلاف بين الوحدات الاقتصادية ذات الأنشطة المختلفة، وبالرغم من حاجة الوحدات الاقتصادية من الوصول إلى سعر السوق، إلا أنها لا تحتاج لامتلاك القدرة على بيع الأصل أو نقل الالتزام في تاريخ القياس حتى تتمكن من قياس القيمة العادلة على أساس سعر السوق، وعندما لا يكون هناك سوق ملحوظ يوفر معلومات التسعير المتعلقة ببيع الأصل أو نقل الالتزام في تاريخ القياس بغرض قياس القيمة العادلة، وأن المعاملة تتم في ذلك التاريخ مأخوذة من وجهة نظر المشاركين في السوق أو الذي يحتفظ بالأصل أو نقل الالتزام، ومن أساليب التقييم الحالية للقيمة العادلة التي جاءت في المعيار والتي يمكن الاعتماد عليها عند تقييم أو قياس القيمة العادلة ما يلى **(Need to know, 2013):**

منهج السوق:

يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات السوق التي تتضمن الأصول أو الالتزامات أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات المتطابقة أو القابلة للمقارنة، ومن الأساليب المتسقة مع منهج السوق تسعير المصفوفة، حيث يعتبر تسعير المصفوفة أسلوباً رياضياً مستخدماً بشكل أساسي لتقييم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الأوراق المالية للديون دون الاعتماد حصراً على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، وإنما بالاعتماد على علاقة الأوراق المالية القياسية المسعرة الأخرى.

منهج التكلفة:

يستند السعر الذي سيتم الحصول عليه للأصل من وجهة نظر البائع من المشاركين في السوق على التكلفة للمشتري من المشاركين في السوق لامتلاك أو بناء أصل بديل للمنفعة القابلة للمقارنة، معدلة بالتقادم، وهذا لأن المشتري لن يدفع للأصل أكثر من قيمة سعة خدمته، ويتضمن التقادم انخفاض القيمة المادية والتقادم الوظيفي والتكنولوجي والتقادم الاقتصادي، وفي كثير من الحالات يتم استخدام طريقة تكلفة الاستبدال الحالية لقياس القيمة العادلة للأصول الملموسة المستخدمة إلى جانب أصول أخرى أو مع أصول والتزامات أخرى.

منهج الدخل:

يعكس قياس القيمة العادلة وفقاً لتوقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.

القسم الرابع : متطلبات الإفصاح عن منهج القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي IFRS13.

نص المعيار أنه يتعين على الوحدات الاقتصادية أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات التالية

بالحد الأدنى، لكل فئة من الأصول والالتزامات والتي تم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي عند الاعتراف :

1. طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام.
2. مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تم تصنيف قياس القيمة العادلة ضمنه.
3. تحديد فئات الأصول والالتزامات الملائمة التي ينبغي تقديم إفصاحات عنها بشأن قياسات القيمة العادلة بممارسة التقدير.
4. تحديد فئة الأصول والالتزامات بصورة مجزئة وأن تكون معروضة في أسطر منفردة في بيان المركز المالي، على أن تقدم الوحدة الاقتصادية معلومات كافية تسمح بمطابقة البنود المعروضة في بيان المركز المالي، وفي حال حدد معيار دولي آخر الفئة للأصل أو الالتزام، يمكن للوحدة الاقتصادية أن تستخدم ذلك المعيار إذا كان يلبي متطلبات الإفصاح.
5. الإفصاح عن الأصول المالية والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف الأول ى ، وعن أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك القياسات.
6. الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة والتي يكون فيها نشاط السوق ضئيلاً، والإفصاح عن أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.

يرى الباحث أن هذا المعيار جاء شاملاً لجميع الجوانب المتعلقة بالقيمة العادلة مبتدئاً من مفهوم القيمة العادلة ومتطلبات قياس القيمة العادلة وأساليب التقييم، مع التطرق للنماذج التقييم المستخدمة عند قياس القيمة العادلة وصولاً إلى الإفصاح عن القيمة العادلة.

القسم الخامس : كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عن القيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية .

قبل التطرق إلى متطلبات القياس والإفصاح وفق نموذج القيمة العادلة المطبق في البنوك التجارية المصرية ، لابد من التعرف على:

اولا : مدى الحاجة للقيمة السوقية العادلة كطريقة تقييم ؟

ويمكن اجمال مبررات الحاجة الى قياسات القيمة العادلة:

1- وجود منهج معياري محاسبي يحاول أن يطور نظرية لما ينبغي أن تكون عليه المحاسبة في التقييم، يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي هذه المعلومات .
2- إنتاج معلومات محاسبية لا تقبل الشك، ويمكن أن يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، وتشبع رغبات المستثمرين الذين يمثلون الأشخاص الأكثر أهمية في أي وحدة اقتصادية، لأنهم ببساطة يملكون الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال توفير الثقة

والبدائل التي يفضلونها، وهذا ما يسعى إليه نموذج القيمة العادلة.

3- أن الحاجة إلى وجود مقياس صحيح للقدرة الشرائية للدخل المتبقي بين فترتين زمنيتين من الأمور الهامة لأصحاب الملكية، الذين يرغبون فى خلال معرفة قيمته إذا كانت الأموال المضحي بها التي تم استثمارها في الوحدة الاقتصادية قد بالعائد المرجو منها، والذي يظهر من خلال الزيادة في الثروة التي تم تقديمها للوحدة الاقتصادية، وهذا الأمر سعت إليه محاسبة القيمة العادلة لتحقيقه، وهذا أمر لم يكن ليحققه تطبيق محاسبة المستوى العام للأسعار التي حاولت مواجهته إبان ظهورها **(هوام، حديدي، 2013).**

4- تحديد القيمة الحقيقية لوحدة اقتصادية ما والتي لا تظهر إلا من خلال القيمة العادلة، ومن هذه الأسباب:

1. بيع أو شراء الاستثمارات، أو اختيار بين البدائل، أو قرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات الاقتصادية، أو قرارات الحيازة، شراء وحدة اقتصادية ما.
2. التخطيط لأعمال الوحدة الاقتصادية.
3. إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم، والمستثمرين، والمقرضين.

الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح:

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضاً إلى السوق الأول ية عند تأسيس الوحدات الاقتصادية المساهمة أو زيادة رأسمالها، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس التالية **(الجليلاتي، 2008):**

1. أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق وفي التوقيتات المناسبة عن البيانات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري.
2. أن يحظى حملة الأوراق المالية في وحدة اقتصادية ما على معاملة عادلة ومتساوية خاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى.
3. يجب أن تعد المعلومات المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية.
4. يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.
5. إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن تمثيل الظواهر والأحداث.
6. أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.

تطبيق منهج القيمة العادلة فى البنوك التجارية(تعليمات البنك المركزى ابريل2009):

الأصول المالية

بالنسبة للأصول المالية بغرض المتاجرة المُعاد تبويبها في الفترات التي تبدأ في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩ أن تتم إعادة التبويب على أساس القيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ومن المعلوم وفقاً للقواعد أن هذه المعالجة تقتصر على أدوات الدين دون أدوات حقوق الملكية.

القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يراعى تقييم الاستثمارات المالية التي يوجد تعامل نشط عليها بالقيمة العادلة المتمثلة فى سعرالسوق)تعامل نشط من حيث حجم التداول وتكراريته وبمراعاة الفرق بين حجم الطلب والعرض على الاستثمار وفرق السعر بينهما وفى حالة تداول نسبة محدودة من أسهم الشرآة يقاس مدى التعامل النشط على اسهم هذه الشرآة بموقف التعامل فى Free float فى البورصة النسبة المتداولة (وفى غير هذه الحالة وإذا لم يتم التمكن من توفير الافتراضات الواقعية والبياناتالموثوق فيها التي يمكن استخدامها في تحديد القيمة العادلة بالنسبة لأدوات حقوق الملكية بطريقة فنيةمقبولة فيتم التقييم بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمتها، وتُحمل تلك الخسائر على قائمة الدخل.

تعتمد الطريقة الفنية المقبولة على إجراء دراسة تفصيلية من مكاتب استشارية مالية متخصصة ذات خبرة في هذا المجال على أن تتضمن الدراسة أأثر من أسلوب تقييم وأن تكون القيم المستخرجة من هذه الأساليب متقاربة ، وأن تتاح هذه الدراسة للسادة مراجعى الحسابات لإبداء الرأي بشأن مدى إمكانية الاعتماد عليها لتحديد القيمة العادلة. **ولا يُعد من الطرق الفنية المقبولة الاستناد إلى ما يلي:**

نشرات بيوت الخبرة التي تشمل تقديرها لأسعار الاستثمارات بقسمة صافى حقوق المساهمين في الشرآة المستثمر Book value أسلوب القيمة الدفترية فيها على عدد أسهم هذه الشرآة، وإنما يمكن اعتبار نسبة الانخفاض في هذه القيمة مؤشراً للاضمحلال ، وفى هذه الحالة تخفض تكلفة الاستثمار بنسبة الانخفاض المشار إليها خصماً على قائمة الدخل ما لم يكن هناك مؤشرات أخرى عن اضمحلال أآبر قدراً.

اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع :

يُعد انخفاض القيمة العادلة بالنسبة لأدوات حقوق الملكية عن تكلفة الاقتناء بنسبة ١٠ % أو استمرار الانخفاض لمدة تسعة أشهر في معظم الوقت) تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ (دليلاً على اضمحلال أدوات حقوق الملكية. وبالنسبة لأدوات الدين يُراعى مدى توافر أحد أدلة الاضمحلال الواردة بالقواعد وهى:

- صعوبات مالية آبيره تواجه مُصدر أداة الدين.
- مخالفة شروط إصدار أداة الدين مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس مُصدر أداة الدين أو دخوله في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له
- تدهور الوضع التنافسي لمُصدر أداة الدين.
- القيام لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية لمُصدر أداة الدين بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يتم الموافقة على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان إن وجد.
- تدهور الحالة الائتمانية لمُصدر أداة الدين.

وذلك مع مراعاة أنه حال اضمحلال أداة الدين المُصدرة من إحدى الشرآات فإن ذلك ينعكس على أسهم الشرآة أيضاً.

احتياطي القيمة العادلة والاحتياطي الخاص الناتج عن صافي آثار التسويات الموجبة

(تعديلات بيانات المقارنة لدى تطبيق القواعد الجديدة لأول مرة) ، تراعى الأعباء الضريبية ومدى التأثير على الالتزامات الضريبية المؤجلة) إذ ان احتياطي القيمة العادلة موجباً(أو الأصول الضريبية المؤجلة)إذا آان سالباً (بحسب الحالة آما تُراعى الأعباء الضريبية الناتجة عن صافى آثار التسويات الموجبة المشار إليها التي ينبغي أن تتم شأنها شأن صافى آثار التسويات السالبة بقيود دفترية في السجلات من خلال الأرباح (الخسائر) المحتجزة وليس من خلال إعداد بيانات إحصائية .

المحافظ التى تدار بمعرفة الغير

بالنسبة للمحافظ التي تدار بمعرفة الغير التي يحوزها البنك بهدف تحقيق أرباح في الأجل القصير المبوبة استثمارات بغرض المتاجرة يمكن إعادة تبويب المحفظة آكل بمعنى ألا يتم إعادة التبويب إلا لكامل المحفظة وليس لكل استثمار بها على حده ، وتختلف هذه المحافظ عن تلك المحددة المدة التي تدرج بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

المعالجة المحاسبية للعائد والأتعاب والعمولات على القروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

أن يتم تهميش هذه البنود وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية لكل مجموعة ذات خصائص ائتمان متشابهة ، وثمة أسلوب آخر يحقق ذات الغاية وهو تجنيب هذه البنود في بند مستقل ضمن مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات الائتمانية.

الاحتياطي الخاص

تسوى الاحتياطيات الخاصة تحت أي مُسمى ضمن الاحتياطي الخاص بحقوق الملكية الذي يُعلى بآثار صافى التسويات الموجبة ولا يتم استخدامه إلا بموافقة البنك المرآزي المصري . تعالج التسويات الموجبة) الزيادة فى القيمة العادلة (الخاصة بتقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع) أول سنة المقارنة (على احتياطي القيمة العادلة أما التسويات السالبة فيتم ترحيلها إلي الاحتياطي الخاص.

المشتقات المالية

يشمل البند المستقل بالميزانية بغرض المتاجرة وتلك التي بغرض التغطية((عند قيام البنك بإعداد بيانات التوازن في العملات تُدرج المشتقات المالية المتعلقة بالعملة (مثل عقود العملة الآجلة) بالقيمة الافتراضية مقابل استبعاد القيم العادلة من الأصول / الالتزامات بحسب الحالة).

الأسهم المجانية

يتم الإثبات الأولى بالعدد دون القيمة ، ثم تتبع المعالجة المحاسبية الخاصة بالبند المدرج به الأسهم بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة لحساب قائمة الدخل / متاحة للبيع بالقيمة العادلة لحساب احتياطي

القيمة العادلة / تابعة وشقيقة بالتكلفة وإذا توافرت شركة شقيقة دون تابعة بطريقة حقوق الملكية وذلك فى القوائم المالية المستقلة مع اختبار الاضمحلال.

وفي ضوء ما سبق **يرى الباحث** أن تطبيق القيمة العادلة كمبدأ عام للتقييم يطرح العديد من المشاكل في مجال التطبيق، ويثير الجدل على الرغم من الاهتمام بالقيمة العادلة، حيث ينتج بشكل عام ملاحظات استنتاجية ترجع إلى الانتقادات النابعة من نقص الدراسات التجريبية، كما أن تعدد طرق التقييم في الفكر المحاسبي يطرح تساؤلات عن مدى موضوعية الطرق المحاسبية في التقييم ويلح على ضرورة وضع إطار فلسفي فكري، لذلك يمكن القول أن القيمة العادلة وفقا لمعيار اعداد التقارير المالية IFRS13 قد وحد وتغلب على جميع تلك المشاكل ووحد الطرق المحاسبية للتقييم واطفى عليها صفة الموضوعية ، مما يعنى ان له أثر إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة خاصية الملاءمة، ويستلزم تطبيق ذلك المعيار مجموعة من المحددات (المعرفة المحاسبية – التأهيل العلمى والعملى –تعقد المعايير - البيئة التنظيمية – تكاليف التحول) ، وهذا ماسيتم ايضاحة فى الدراسة الميدانية .

القسم السادس : الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى دراسة واقع البنوك المصرية بتطبيق منهج القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS13، باعتباره أحد مجالات البحث العلمى في الفكر المحاسبي المعاصر بالإضافة إلى ذلك تسعى هذه الدراسة الميدانية – التى تم تحديد مقوماتها فى الاطار العام للدراسة -إلى اختبار فرضيات البحث ومناقشة مدى قبول هذه الفروض أو رفضها. وذلك على النحو التالى :

اختبار الفرض الأول (1) :H0 :

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين متطلبات تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي IFRS13 والممارسات المحاسبية المتبعة في البنوك التجارية المصرية "

ويوضح الجدول رقم (1) المتوسط الحسابي للأوزان المعطاة لكل فقرة من الفقرات على مستوى كل فئة من الفئات على حدة وأيضاً على المستوى الإجمالي. بالإضافة إلى قياس مدى تشتت الأوزان المعطاة حول متوسطها الحسابي معبراً عنها بالانحراف المعياري. حيث يظهر الجدول أن الفقرة رقم (10) **على المراجع مراجعة افتراضات الإدارة ومدى معقوليتها للتأكد من أن عملية إعادة التقييم قد تمت بشكل سليم،** حصل على أعلى متوسط للأوزان على المستوى الإجمالي للمشاركين وقدرة 4.3969، ثم يليه الفقرة رقم (17) بمتوسط قدرة 4.2824، وهكذا وصولاً إلى الفقرة رقم (1) **"يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها لدى معدي البيانات العالية في البنوك"**، حيث حصل على أقل نسبة متوسط حسابي وقدره 3.3865. وهكذا وقد جاء ترتيب الفقرات من حيث القوة والأهمية بما لا يتلاءم مع الفرضية الفرعية رقم (1) من الفرضية الرئيسة الأول ى ، **وهى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS13 والممارسات المحاسبية المتبعة في البنوك التجارية المصرية** ، حيث أن الفقرات التي اعتمدت على طرق قياس القيمة العادلة كانت ذات أوزان منخفضة جداً.

جدول رقم (1)
المتوسط الحسابى والانحلراف المعيارى ،واختبار T، لمتطلبات الاعتراف والقياس عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية المصرية

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية
1	يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة وطرق قياسها لدى معدي البيانات المالية في البنوك	3.2901	0.8180	4.059	0.000
2	عدم وضوح الأهداف المحاسبية التي يتم على أساسها قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات من قبل البنوك	3.3817	0.9402	4.646	0.000
3	يعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية الأكثر ملاءمة لمستخدمي البيانات المالية، لأنها تعكس التدفقات النقدية والأسعار الحالية.	4.0153	0.6200	18.743	0.000
4	تقوم البنوك بتحديد القيمة العادلة في ظل السوق النشطة على أساس سعر العرض بالسوق.	3.8015	0.7170	12.794	0.000
5	تقوم البنوك بتحديد القيمة العادلة في ظل السوق غير النشطة على أساس القيمة الحالية لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية	3.5420	0.9467	6.552	0.000
6	يتم الاستعانة بالقيمة السوقية لأصل أو التزام مشابه عند تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في ظل السوق غير النشطة.	3.6794	0.6824	11.395	0.000
7	يعد استخدام القيمة العادلة بديلا ملائما لاستخدام التكلفة التاريخية وخصوصاً في ظل وجود سوق نشطة لإعادة التقييم.	3.9618	1.0771	10.221	0.000
8	تظهر مشكلة قياس القيمة العادلة في ظل عدم وجود سوق نشطة، حيث تخضع القيمة العادلة للتقدير الشخصي وهذا يفقد البيانات المالية خاصية الملائمة	3.9847	0.9197	12.254	0.000
9	عدم وجود ضوابط قانونية على عمليات إعادة تقييم الأصول والالتزامات التي تقوم بها البنوك.	3.6260	0.8443	5.485	0.000
10	على المراجع مراجعة افتراضات الإدارة ومدى معقوليتها للتأكد من أن عملية إعادة التقييم قد تمت بشكل سليم.	4.3969	0.6285	25.438	0.000
11	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية، لأنها تعكس آخر تقييم عادل لبنود قائمة الدخل والمركز المالي.	4.0382	0.7786	15.261	0.000
12	ترك البنك المركزى للبنوك حرية اختيار طريقة وتوقيت إعادة التقييم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية IAS، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.	3.7176	0.7262	11.310	0.000

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية
13	إن عدم وجود مقيمين مهنيين ومحترفين من شركات ومكاتب تقييم سيخضع عملية التقييم للحكم الشخصي.	4.0763	0.8469	14.547	0.000
14	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لسد حاجات المستخدمين.	3.8855	0.8099	12.513	0.000
15	يتم تصنيف الأصول والالتزامات المحددة للقياس بالقيمة العادلة وفقاً لطبيعة الأداة والهدف من اقتنائها.	3.7863	0.8771	10.260	0.000
16	يتم تحديد أسس وتوقيت تحويل الأرباح غير المحققة من ضمن حسابات حقوق الملكية في قائمة المركز المالي إلى أرباح محققة في قائمة الدخل بشكل واضح ودقيق.	3.7557	0.7348	11.772	0.000
17	ينبغي على المراجعين مراجعة وفحص عمليات التبويب والتأكد من أن القيمة العادلة تم قياسها طبقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.	4.2824	0.5721	25.657	0.000
18	يعد تعقيد معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية وصعوبة فهمها وتطبيقها وتدقيقها، سبباً في وجود بيانات مالية غير قابلة للفهم والمقارنة.	3.5191	0.9715	6.115	0.000
19	يعد تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية عبئاً إضافياً على ممارسي المهنة من الأكاديميين والمهنيين بشكل عام.	3.4122	1.0293	4.584	0.000
20	لا يتم تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية بالمستوى المطلوب في البنوك، وهذا الأمر يجعل البيانات المالية لا تعبر عن الحقيقة.	3.7786	0.7873	11.319	0.000
21	ترتفع تكاليف عملية المراجعة لبيانات مالية معدة على أساس معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية وخصوصاً إذا كانت لا تستند إلى أسعار فعلية من السوق النشطة.	3.6336	0.9216	7.869	0.000
22	تؤدي كثرة نماذج القياس المختلفة كالتكلفة التاريخية، والتكلفة التاريخية المعدلة والقيمة السوقية والقيمة العادلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة، إلى إرباك مستخدمي البيانات المالية وتفقدهم الثقة بالبيانات المالية.	3.7786	1.0099	8.825	0.000
	الاجمالى	3.5679	0.4910	13.238	0.000

كما يظهر نفس الجدول رقم (1) الانحراف المعياري لتشتت الأوزان المخصصة من قبل المشاركين حول المتوسط الحسابي، حيث نلاحظ أن الانحراف المعياري للفقرة رقم (17) كان الأصغر على المستوى الإجمالي، حيث بلغ الانحراف 0.5721 بالمقارنة بالانحراف المعياري للمطالب الأخرى

ويمثل أقل من ربع المتوسط، حيث تدل هذه النتائج على مدى شدة التجانس بين آراء المشاركين على المستوى الإجمالي إلى حد كبير حول أهمية الفقرة رقم (17)، كما حصل الفقرة رقم (7) على أعلى انحراف معياري قدره 1.0771.

ونلاحظ هنا أن هناك اختلاف بين درجة أهمية الفقرات بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف درجات التكرارات بين آراء مجموعة عينة الدراسة، وحتى نتمكن من الحكم على مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة، فقد تم إجراء اختبار (T-Test) لتحليل المطالب ولوحظ أن جميع هذه المطالب تم قبولها نظراً لأن مستوى المعنوية لجميع المطالب 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل **"وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين متطلبات تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولي IFRS13 والممارسات المحاسبية المتبعة في البنوك التجارية المصرية "**

اختبار الفرض الثانى (2):Ho

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين متطلبات الإفصاح وفقا لمنهج القيمة العادلة في ظل المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية IFRS13 وطرق الإفصاح الحالية المتبعة داخل البنوك التجارية المصرية "

يوضح الجدول رقم (2) المتوسط الحسابي للأوزان المعطاة لكل فقرة من الفقرات على مستوى كل فئة من الفئات على حدة وأيضاً على المستوى الإجمالي، بالإضافة إلى قياس مدى تشتت الأوزان المعطاة حول متوسطها الحسابي معبراً عنها بالانحراف المعياري. حيث يظهر الجدول أن الفقرة رقم (1) **"ضرورة الإفصاح عن طريقة التقييم المستخدمة عند قياس القيمة العادلة ومبررات استخدامها دون غيرها"** حصل على أعلى متوسط للأوزان على المستوى الإجمالي للمشاركين وقدره 4.2901، ثم يليه الفقرة رقم (2) بمتوسط قدره 4.2137.

وهكذا وصولاً إلى الفقرة رقم (11) **"ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح وخسائر الوحدة الاقتصادية للفترة وعلى مركزها المالي"** حيث حصل على أقل نسبة متوسط حسابي وقدره 3.7634، وهكذا وقد جاء ترتيب الفقرات من حيث القوة والأهمية بما لا يتلاءم مع الفرضية الثانية

جدول رقم (2)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و (T-Test) لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية
1	ضرورة الإفصاح عن طريقة التقييم المستخدمة عند قياس القيمة العادلة ومبررات استخدامها دون غيرها.	4.2901	0.6011	26.628	0.000
2	ضرورة الإفصاح عن اسباب تغيير طريقة التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة من عام إلى آخر والتغيرات الناجمة عنها.	4.2137	0.6446	24.563	0.000
3	ضرورة الإفصاح عن الاساس المستخدم لقياس خسائر الانخفاض في قيمة الأصول والالتزامات عن التكلفة في حال تعذر قياسها بالقيمة العادلة.	4.1069	0.6822	21.551	0.000
4	ضرورة الإفصاح عن طريقة معالجة	3.9924	0.9323	18.570	0.000

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية
	المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة				
5	ضرورة الإفصاح عن التغيير في المكاسب أو الخسائر غير المحققة في تاريخ إعداد البيانات المالية ضمن حساب مكاسب وخسائر إعادة التقييم في قائمة الدخل.	4.0534	0.9472	12.183	0.000
6	ضرورة الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن قياس القيمة العادلة كمتغيرات في صافي الأصول في المركز المالي.	4.1527	0.7593	12.730	0.000
7	ضرورة الإفصاح بشكل منفصل عن المكاسب والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة والتي تظهر كنتيجة لإعادة قياس الأصول والالتزامات في المركز المالي.	4.0534	0.8971	17.375	0.000
8	ضرورة الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن قياس القيمة العادلة في حساب مكاسب وخسائر إعادة التقييم في قائمة الدخل.	4.0076	0.7595	13.440	0.000
9	ضرورة الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر.	3.9771	0.8545	15.185	0.000
10	ضرورة الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة المتكررة في السوق الضعيف، وأثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.	4.1145	0.7405	13.087	0.000
11	ضرورة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح وخسائر الوحدة الاقتصادية للفترة وعلى مركزها المالي.	3.7634	0.9594	17.227	0.000
12	ضرورة الإفصاح عن أسباب عدم استخدام نموذج التكلفة التاريخية والانتقال إلى استخدام القيمة العادلة.	3.8244	0.7694	9.107	0.000
13	ضرورة الإفصاح عن آلية اختيار مقيم مستقل (مكتب تقييم) عند تحديد القيمة العادلة.	4.1679	0.6923	12.264	0.000
14	ضرورة الإفصاح عن الطرق والافتراضات المطبقة من قبل الإدارة المالية عند تقدير القيمة العادلة في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية.	4.1756	0.6010	19.309	0.000
15	ضرورة الإفصاح عن أسماء الحسابات التي تم قياسها بالقيمة العادلة.	3.5573	1.0089	22.386	0.000
16	ضرورة الإفصاح عن عملية إعادة التقييم على شكل ملحوظة.	3.9924	0.9323	18.570	0.000
17	ضرورة الإفصاح عن الأصول أو الالتزامات التي تظهر بأقل من قيمتها العادلة على شكل ملحوظة في الإيضاحات المرفقة	4.0534	0.9472	12.183	0.000

م	البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية
	بالبيانات المالية.				
18	ضرورة الإفصاح عن سبب إعادة تصنيف والاعتراف بأي أصل أو التزام مالي سبق الاعتراف به بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة.	4.1527	0.7593	12.730	0.000
19	ضرورة الإفصاح عن الطبيعة الخاصة للأصول والالتزامات التي قد تؤثر في التدفقات النقدية المتوقعة منها ومن ثم في قيمتها العادلة.	4.0534	0.8971	17.375	0.000
20	ضرورة الإفصاح عن المبلغ الذي تم استبعاده من حقوق الملكية من قائمة المركز المالي والاعتراف به في قائمة الدخل للفترة.	4.0076	0.7595	13.440	0.000
21	ضرورة الإفصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات غير تلك الناتجة عن التغير في ظروف السوق وظهور مخاطر السوق.	3.9771	0.8545	15.185	0.000
22	ضرورة الإفصاح عن كيفية احتساب التغير المتراكم في القيمة العادلة في الإيضاحات المرفقة بالبيانات المالية بشكل مفصل.	4.1145	0.7405	13.087	0.000

ونلاحظ هنا أن هناك اختلاف بين درجة أهمية الفقرات بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف درجات التكرارات بين آراء مجموعة عينة الدراسة. وحتى نتمكن من الحكم على مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار (T-Test) لتحليل الفقرات ولوحظ أن جميع هذه الفقرات تم قبولها نظراً لأن مستوى المعنوية Sig لجميع الفقرات 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل **"، توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين متطلبات الإفصاح وفقا لمنهج القيمة العادلة في ظل المعيار الدولي IFRS13 وطرق الإفصاح الحالية المتبعة في البنوك التجارية المصرية "**.

اختبار الفرض الثالث والفرضيات الفرعية المنبثقة منه :

الفرض الثالث (3): Ho

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين محددات تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 "ومحددات نجاح تطبيقة"

تختص هذه الفقرة بقياس علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة والتي تضمنتها الفرضية الرئيسية االثالثة والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين محددات تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 "ومحددات نجاح تطبيقة "

ولتحقيق ذلك قام الباحث باستخدام اختبار (One Sample Test T-) عند مستوى معنوية (5%) بمستوى ثقة (95%) للمنحنى ذي الطرفين وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة، حيث يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار T الفرضية الرئيسية الأول ى ولكل فرضية فرعية على حدة.

الجدول رقم (3)
نتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثالثة

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	df	Sig-(2-tailed)	Mean difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X1	11.648	62	000	0.4735450	0.392277	0.554813
X2	11.751	62	000	0.5291005	0.439094	0.619107
X3	11.044	62	000	0.5608466	0.459337	0.662356
X4	8.102	62	000	0.4285714	0.322836	0.534307
X5	13.993	62	000	0.5873016	0.503401	0.671202

ويتضح من الجدول (3) بأن مستوى المعنوية لكافة المتغيرات كان صفراً، وأن المتوسطات العامة للمتغيرات قد كانت أكبر من القيمة الافتراضية البالغة (3)، كما أن قيمة t المحسوبة لجميع المتغيرات تزيد عن القيمة الجدولية البالغة 1.67 عند مستوى معنوية 5%. مما يدل على وجود مؤشرات لتأثيرات إيجابية لمحددات تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 على ممارسات البنوك التجارية المصرية .

اختبار الفرضية الفرعية الأول (1-3): Ho: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين المعرفة المحاسبية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"

يبين الجدول (4) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير المعرفة المحاسبية وتطبيق منهج القيمة العدلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13..

جدول رقم (4) معامل الارتباط لمتغير المعرفة المحاسبية

Correlations

		X	X1
X	Pearson Correlation	1	0.886
	Sig- (2-tailed)	-	000
	N	63	63
X1	Pearson Correlation	0.886	1

	Sig- (2-tailed)	000	-
	N	63	63

****Correlation is significant at the 0.01 - level (2-tailed**).

يلاحظ من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) وقوية بين متغير المعرفة المحاسبية كمتغير مستقل وتطبيق معيار إعداد التقارير المالية IFRS13 كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.886) وتشير هذه النتيجة إلى قوة العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (11.648) وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل **" توجد علاقة ارتباط معنوية بين المعرفة المحاسبية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"**

وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط بأن توفر المعرفة المحاسبية لدى العاملين في البنوك التجارية من محاسبين أو إداريين يساهم بشكل كبير في دعم قدرة البنوك عينة الدراسة من تطبيق معيار إعداد التقارير المالية IFRS13 من خلال فهم متطلبات التطبيق التي تحققها المعرفة المحاسبية لمعدي التقارير المالية. كما أن توفر الإمكانات البشرية يعتبر عاملاً مهما في فهم حقيقة المنافع المترتبة على تطبيق المعايير الدولية سواء لمستخدمي أو معدي المعلومات المالية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية (2-3): Ho: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين التأهيل العلمى والعملى للعاملين بالقطاع المصرفى ، وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"

يبين الجدول (5) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير التأهيل العلمى والعملى للعاملين بالقطاع المالى بالبنوك التجارية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار اعدد التقارير المالية الدولية IFRES13.

جدول رقم (5) معامل الارتباط لمتغير التأهيل العلمى والعملى

Correlations

		X	X2
X	Pearson Correlation	1	0.952
	Sig- (2-tailed)	-	000
	N	63	63
X2	Pearson Correlation	0.952	1
	Sig- (2-tailed)	000	-
	N	63	63

يتبين من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) وقوية بين متغير التأهيل العلمى والعملى للعاملين بالقطاع المالى بالبنوك التجارية كمتغير مستقل وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.952) وتشير هذه النتيجة إلى قوة العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (11.751)، وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل **" توجد علاقة ارتباط معنوية بين التأهيل العلمى والعملى للعاملين بالقطاع المالى ، وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"**، وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط بأن الموارد البشرية تلعب دوراً مهماً في دعم قدرة البنوك عينة الدراسة على تطبيق معيار إعداد التقارير المالية IFRS13 من خلال فهم توفر كوادر بشرية مؤهلة لفهم متطلبات التطبيق، كما أن توفر الإمكانات البشرية المؤهلة علميا وعمليا يعتبر عاملاً مهماً في فهم حقيقة المنافع المترتبة على تطبيق المعايير الدولية سواء لمستخدمي أو معدي المعلومات المالية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (3-3): Ho :" لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين درجة تعقد المعايير وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13".

يبين الجدول (6) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير مستوى تعقيد المعايير وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار اعداد التقارير المالية الدولية.

جدول رقم (6) معامل الارتباط لمتغير مستوى تعقيد المعايير Correlations

		X	X3
X	Pearson Correlation	1	o.940
	Sig- (2-tailed)	-	000
	N	63	63
X3	Pearson Correlation	o.940	1
	Sig- (2-tailed)	000	-
	N	63	63

** Correlation is significant at the 0.01 - level (2-tailed).

يبين الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط (موجبة) وقوية بين متغير مستوى تعقيد المعايير كمتغير مستقل وتطبيق معيار إعداد التقارير المالية IFRS13 كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.940) وتشير هذه النتيجة إلى قوة العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (11.044) وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوى (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعني وجود

علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل **" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين درجة تعقد المعايير وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 "** ، وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط بأن درجة الصعوبة المقترنة بمتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS13 تمثل عائقاً أمام البنوك عينة الدراسة ومحدداً لقدرتها على تبني هذه المعايير، حيث أن صعوبة التطبيق تخلق نوع من الرفض للتطبيق وذلك لتجنب الأخطاء المحتملة لذلك.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (4-3): Ho: " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البيئة التنظيمية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13".

يبين الجدول (7) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير البيئة التنظيمية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13.

جدول رقم (7) معامل الارتباط لمتغير البيئة التنظيمية

Correlations

		X	X4
X	Pearson Correlation	1	0.901**
	Sig- (2-tailed)	-	000
	N	63	63
X4	Pearson Correlation	0.901**	1
	Sig- (2-tailed)	000	-
	N	63	63

** Correlation is significant at the 0.01 - level (2-tailed).

الجدول أعلاه يوضح وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) وقوية بين متغير البيئة التنظيمية كمتغير مستقل وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار التقارير المالية الدولية كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوى (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.901) وتشير هذه النتيجة إلى قوة العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (8.102). وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعنى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل **" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البيئة التنظيمية وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"** ، وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط بأن البيئة التنظيمية المحيطة بالبنوك التجارية تتفاعل مع أنشطتها وتؤثر عليها ويكون، لذلك يكون لها تأثير قوياً على قرارات المدرين على المدى القصير، وبالتالي يكون لها تأثيراً كبيراً على قرار الإدارة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS13 أو عدم تطبيقه، وفي كل الأحوال فإن البيئة الخارجية من المتوقع أن تساهم في الضغط على البنوك التجارية لتبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها جهات مستفيدة من المعلومات المحاسبية التي يوفرها تبني مثل هذا النوع من المعايير.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة(5-3): Ho: "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تكاليف التحول وتطبيق منهج القيمة معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13".

يبين الجدول (8) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير تكاليف التحول وتطبيق منهج القيمة العادلة بمعياراعداد التقارير المالية الدولية.

جدول رقم (8) معامل الارتباط لمتغير البيئة التنظيمية Correlations

		X	X5
X	Pearson Correlation	1	0.465
	Sig- (2-tailed)	-	000
	N	63	63
X5	Pearson Correlation	0.465	1
	Sig- (2-tailed)	000	-
	N	63	63

** Correlation is significant at the 0.01- level (2-tailed).

يوضح الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) ضعيفة بين متغير تكاليف التحول كمتغير مستقل وتطبيق منهج القيمة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوى (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.465) وتشير هذه النتيجة إلى ضعف العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (13.993). وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعنى وجود علاقة ارتباط موجبة وضعيفة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل **" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين تكاليف التحول وتطبيق منهج القيمة معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13"**، وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط هذه بأن التحول إلى معايير IFRS13 قد يتطلب تكاليف عالية تمثل عبئاً على البنوك ، ويعتمد تبني البنوك لعملية التحول على ما يمكن أن تتحمله البنك من تكاليف لإتمام عملية التحول، هذه التكاليف قد تتضمن تكاليف تدريب العاملين، تكاليف البرامج، تكاليف ورسوم البرامج الاستشارية

وعلى ضوء المؤشرات التحليلية آنفة الذكر يتضح أن جميع أبعاد محددات التقارير المالية كان لها أثر أ معنوياً جوهرياً في تطبيق منهج القيم العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13

وبالتالى رفض الفرض العدمى الرئيسى للفرضية الثالثة وقبول الفرض البديل لها " **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين محددات تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 "ومحددات نجاح تطبيقة"**

اختبار الفرض الرابع والفروض الفرعية المنبثقة منه :

الفرض الرابع (4) :Ho

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 ومزايا تطبيقه " وينبثق منه الفروض الفرعية التالية:

تختص هذه الفقرة بقياس علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة والتي تنص (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار اعداد التقارير المالية الدولية ومزايا تطبيق معيار اعداد التقارير المالية الدولية).

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الثانية ولكل فرضية فرعية على حدة

جدول رقم (9) نتائج اختبار T للفرضية الرئيسية الرابعة

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	df	Sig-(2-tailed)	Mean difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Y	18.437	62	0.000	0.53175	0.4741	0.5894
Y1	6.654	62	0.000	0.3835979	0.268366	0.498830
Y2	17.409	62	0.000	0.7671958	0.679104	0.855287
Y3	11.648	62	0.000	0.4735450	0.392277	0.554813
Y4	12.967	62	0.000	0.5026455	0.425215	0.580076

ويتضح من الجدول (9) بأن مستوى المعنوية لكافة المتغيرات كان صفراً، وأن المتوسطات العامة للمتغيرات قد كانت أكبر من القيمة الافتراضية البالغة (3)، كما أن قيمة t المحسوبة لجميع المتغيرات تزيد عن القيمة الجدولية البالغة 1.67 عند مستوى معنوية 5%. مما يدل على وجود مؤشرات لتأثيرات إيجابية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على مزايا التطبيق في البنوك عينة الدراسة .

اختبار الفرضيات الفرعية :

<u>اختبار الفرضية الفرعية الأولى (4-1) Ho: :</u> "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 ودرجة ملائمة معلومات التقارير المالية".

يبين الجدول (10) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار اعداد التقارير المالية الدولية وملاءمة معلومات التقارير المالية.

جدول رقم (10) معامل الارتباط لمتغير ملاءمة المعلومات

Correlations

		X	X1
Y	Pearson Correlation	1	753
	Sig- (2-tailed)	-	0.000
	N	63	63
Y1	Pearson Correlation	753	1
	Sig- (2-tailed)	0.000	-
	N	63	63

** Correlation is significant at the 0.01 - level (2-tailed).

يتبين من الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) متوسطة بين متغير تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 كمتغير مستقل وملائمة معلومات التقارير المالية كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.753) وتشير هذه النتيجة إلى ضعف العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (6.654) وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل **" توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 ودرجة ملائمة معلومات التقارير المالية".** وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط هذه بأن التحول إلى منهج القيمة العادلة وفقا لمعيار اعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 يزيد من ثقة مستخدمي المعلومات بالقوائم المالية والمعلومات المدرجة فيها، كما أن متطلبات القياس والإفصاح التي تنص عليها هذه المعايير تحسن من نوعية المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الفرعيةالثانية (4-2) :Ho: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 ودرجة الاعتمادية على معلومات التقارير المالية".

يبين الجدول (11) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار اعداد التقارير المالية الدولية ودرجة الاعتمادية على المعلومات

المعلنة في القوائم المالية.

جدول رقم (11) معامل الارتباط لمتغير الاعتمادية على المعلومات

Correlations

		Y	Y2
Y	Pearson Correlation	1	273
	Sig- (2-tailed)	-	0.000
	N	63	63
Y2	Pearson Correlation	273	1
	Sig- (2-tailed)	0.000	-
	N	63	63

** Correlation is significant at the 0.01- level

الجدول رقم (11) يبين وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) ضعيفة بين متغير تطبيق منهج القيمة العادلة معيار إعداد التقارير المالية IFRS13 كمتغير مستقل والاعتماد معلومات التقارير المالية كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (5%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.273) وتشير هذه النتيجة إلى ضعف العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (17.409). وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعنى وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل " **توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 ودرجة الاعتمادية على معلومات التقارير المالية".** وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط هذه بأن التحول إلى معايير IFRS13 يفرض على البنوك متطلبات قياس وإفصاح تزيد من موضوعية المعلومات المعلنة في القوائم المالية مما يؤدي إلى تحسين مستوى الاعتماد على هذه المعلومات من وجهة نظر مستخدميها.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الفرعيةالثالثة(3-4) Ho: "لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 وإمكانية المقارنة لمعلومات التقارير المالية".

يبين الجدول (12) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 ودرجة إمكانية مقارنة المعلومات المعلنة في القوائم المالية.

جدول رقم (12) معامل الارتباط لمتغير إمكانية مقارنة المعلومات

Correlations

		Y	Y3
Y	Pearson Correlation	1	742
	Sig- (2-tailed)	-	0.000
	N	63	63
Y3	Pearson Correlation	742	1
	Sig- (2-tailed)	0.000	-
	N	63	63

** Correlation is significant at the 0.01- level (2-tailed).

الجدول رقم (12) يبين وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) متوسطة بين متغير تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 كمتغير مستقل وإمكانية مقارنة معلومات التقارير المالية كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.742) وتشير هذه النتيجة إلى قوة العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (11.648). وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل **" توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 وإمكانية المقارنة لمعلومات التقارير المالية".** وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط هذه بأن تطبيق معايير IFRS13 من قبل جميع البنوك يحقق خاصية الثبات في تطبيق الطرق والإجراء ات المحاسبية مما يضمن إمكانية أفضل مقارنة المعلومات بين البنوك . هذه الخاصية تزيد من منفعة المعلومات المالية المعلنة في القوائم المالية للمستخدمين خصوصاً مستخدمي المعلومات الخارجيين عند استخدام التقارير المالية كمصدر لاتخاذ قرارات الاستثمار.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعيةالرابعة (4-4) :Ho: " لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRs13 وإمكانية الفهم لمعلومات التقارير المالية".

يبين الجدول (13) نتائج علاقة الارتباط (باستخدام معامل بيرسون للارتباط البسيط) بين متغير تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 وإمكانية فهم المعلومات المعلنة في القوائم المالية.

جدول رقم (13) معامل الارتباط لمتغير إمكانية فهم المعلومات Correlations

		Y	Y4
Y	Pearson Correlation	1	767
	Sig- (2-tailed)	-	0.000
	N	63	63
Y4	Pearson Correlation	767	1
	Sig- (2-tailed)	0.000	-

	N	63	63

** Correlation is significant at the 0.01

الجدول رقم (13) يبين وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) متوسطة بين متغير تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 كمتغير مستقل وإمكانية فهم معلومات التقارير المالية كمتغير تابع، وذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي (1%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.767) وتشير هذه النتيجة إلى قوة العلاقة بينهما، وأن ما يدعم ذلك قيمة (t) المحسوبة البالغة (12.976). وهى أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.67) عند المستوى المعنوي (5%) ودرجة ثقة (95%)، وهذا يعني وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة وذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل " **توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRs13 وإمكانية الفهم لمعلومات التقارير المالية".**

وبناءاً على ما تقدم يمكن تفسير علاقة الارتباط هذه بأن تطبيق منهج القيمة العادلة وفقل لمعيار اعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 من قبل جميع البنوك يؤدي إلى الاعتماد على مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية المقبولة دولياً مقارنة بالاعتماد على معايير محلية متنوعة ومختلفة، مما يساعد على ملائمة المحاسبة التي يعد على أساسها التقارير ، وبالتالي تعزيز موثوقية معلومات البيانات المالية مما يزيد من القدرة على فهمها، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تساعد على تحقق المنافسة العادلة.

وعلى أساس النتائج أعلاه يتضح أن جميع أبعاد مزايا تطبيق منهج القيمة العادلة وفقا لمعيار اعداد التقارير المالية الدولية كان لها أثر اً معنوياً جوهرياً وهذا يثبت صحة الفرضية البديلة الرئيسية والفرضيات المنبثقة منها " **توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية إحصائياً بين تطبيق منهج القيمة العادلة بمعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 ومزايا تطبيقه** " ، كما أن قوة هذا التأثير كانت تتفاوت فيما بينها.

القسم السابع : نتائج وتوصيات الدراسة

توصل الباحث من خلال الدراسة الى النتائج التالية :

اولا : نتائج مستقاة من الجوانب النظرية للدراسة:

اسفر الجانب النظرى للدراسة عن النتائج التالية :

1. أن تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS13 يعتبر ضروريا للشركات بكل أنواعها والقطاع المصرفي على وجه الخصوص، إذا يساعد هذا الإجراء في جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي المصرى
2. يرتبط تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 بالعديد من المعوقات والتكاليف إلا أن تطبيق هذا المعيار يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المعلنة في القوائم المالية.
3. بينت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة موجبة وذات دلالة معنوية إحصائياً بين

محددات (المعرفة المحاسبية، التأهيل العلمى والعملى ، مستوى تعقيد المعايير، البيئة التنظيمية، وتكاليف التحول) وتطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 في البنوك عينة الدراسة ، إلا أن التأثير كان متفاوتاً بين المحددات ، حيث كان تأثير تعقيد المعايير هو الأعلى بين المحددات في حين جاء تأثير تكاليف التحول نحو استخدام المعايير هو الأقل من بين المحددات

4. أوضحت الدراسة أن تطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 يرتبط بالعديد من المزايا والمتمثلة بتحسين مستوى الإفصاح والشفافية، حيث أن تطبيق هذه المعيار في ما يخص الإفصاح يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية المعلنة في القوائم المالية .

5. أن تعليمات البنك المركزى المصرى ، تحتاج إلى ضرورة ترسيخ مجموعة من المفاهيم العامة التي يجب توافرها كأساس لقياس القيمة العادلة.

6. إن موظفي الإدارة العليا من مراجعين داخليين والمديرين الماليين بالقطاع المالى في الجهاز المصرفي مؤهلين تماماً لمراكزهم، وهم على دراية تامة بتطبيق قياسات القيمة العادلة والإفصاح عنها.

ثانيا : نتائج مستقاة من الدراسة الميدانية:

اسفر الجانب الميدانى للدراسة عن النتائج التالية :

1. وجود المعرفة والدراية الكافية لدى العاملين في البنوك بالتعليمات المالية الصادرة عن البنك المركزى المصرى ، ولذلك جاء الاهتمام والعاتق الأكبر ملقى على المراجع الخارجي بصفته صمام الأمان لهذه البنوك وملاكها، حيث حصل الفقرة رقم (10) "**على المراجع مراجعة افتراضات الإدارة ومدى معقوليتها للتأكد من أن عملية إعادة التقييم قد تمت بشكل سليم"** على أعلى متوسط للأوزان على المستوى الإجمالي للمشاركين وقدره 4.3969، وبدرجة معنوية في اختبار (T_Test) 0.000 وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05%.

2. عدم وجود اختلاف بين آراء أفراد عينة الدراسة حول كيفية الإفصاح عن قياس القيمة العادلة في البنوك التجارية المصرية في اختبار (T_Test) بدرجة معنوية 0.000 وهى أقل من مستوى المعنوية 0.05%، ولكن اجتمع جميع أفراد عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن الأسباب والطرق التي تم استخدامها عن قياس القيمة العادلة، وهذا ما أكده الفقرة رقم (1) في المجموعة الثالثة **"ضرورة الإفصاح عن طريقة التقييم المستخدمة عند قياس القيمة العادلة ومبررات استخدامها دون غيرها"** حصل على أعلى متوسط للأوزان على المستوى الإجمالي للمشاركين وقدره 4.2901.

3. هناك التزام من قبل البنوك التجارية المصرية بمتطلبات قياس القيمة والإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية IAS والتعليمات الصادرة من البنك المركزى أكثر من المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13.

5. أظهرت النتائج الميدانية وجود علاقة موجبة وذات دلالة معنوية إحصائياً بين مزايا المعلومات والمتمثلة بـ (ملائمة المعلومات، الاعتمادية ، القابلية للمقارنة المعلومات، وسهوله فهم المعلومات) وتطبيق معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS13 في البنوك عينة الدراسة

على المستوى الكلي وعلى مستوى المزايا الفرعية، إلا أن العلاقة كانت متفاوتة بين المتغيرات، حيث كانت مستوى العلاقة مع متغير إمكانية فهم المعلومات هى الأعلى بين المتغيرات في حين جائت العلاقة مع متغير المعولية هى الأقل من بين المتغيرات.

ثالثا :توصيات الدراسة :

فى ضوء نتائج الدراسة النظرية وماتوصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية يوصى الباحث بالاتى:

1. هناك حاجة ماسة وفعلية لاعتماد و تطبيق منهج القيمة العادلة بالمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13.
2. يجب زيادة الاهتمام بالتمويل المالي لدعم تكاليف التحول نحو تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13.، ، حيث أثبتت النتائج ضعف هذا المتغير.
3. أهمية تعزيز المعرفة المحاسبية للقدرات البشرية، من أجل التوصل إلى موارد بشرية قادرة على التكييف مع متطلبات التحول نحو تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS13..
4. العمل على نشر برامج تدريبية وثقافة لتوضيح طرق القياس والإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات المعيارالدولى لإعداد التقارير المالية IFRS13.
5. دعوة البنوك ببدء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير الدولية IFRS13، وإقناعها بأن ذلك سيفتح المجال أمامها لجذب استثمارات خارجية وحفظها في البنوك المصرية .
6. دعوة الجامعات إلى طرح برنامج محاسبة يتناول المعايير الدولية والمستجدات التي تحدث عليها باستمرار في كليات التجارة العامة والخاصة ، لدعم الطالب قبل دخوله سوق العمل بمستوى عال من الثقافة في موضوع المعايير الدولية، للمساهمة في رفع مستواه داخل المؤسسة التي يعمل بها.
7. عدم وجود اختلاف بين آراء المشاركين حول دور المحاسبين والمراجعين في عملية القياس والإفصاح عن القيمة العادلة ومدى الحاجة إلى خبراء مستقلين للبعد عن التحيز لضمان الحياد والموضوعية وتوفير المصداقية لهذه العملية، وهذا ما أظهره الفقرة رقم (13) "**ضرورة الإفصاح عن آلية اختيار مقيم مستقل (مكتب تقييم) عند تحديد القيمة العادلة.** "بمتوسط حسابي قدره 4.0763، حيث حصل هذا الفقرة على المستوى الثاني من حيث درجة الأهمية.
8. أن تحاول البنوك المصرية ممارسة عملية قياس القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي IFRS13، لأن هذا المعيار جاء شاملاً لجميع المعايير التي تتحدث عن القيمة العادلة باستثناء المعيار IFRS2 "الدفع على أساس الأسهم"، والمعيار المحاسبة IAS17 "عقود الإيجار"، والمعيار IAS2 "المخزون" أو قيمة الاستخدام في معيار IAS36 "انخفاض قيمة الأصول"، وذلك للحصول على بيانات مالية عادلة.
9. قيام أساتذة الجامعات المختصين وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بدورهم في شرح وبيان أهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعيار قياسات القيمة العادلة IFRS13 بوجه خاص، نظراً لأهميته على الوحدات الاقتصادية المصرية .

10. محاولة الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وجعلها مقدمة لدراسات مستقبلية أخرى تبحث في نفس الموضوع وبشكل أكثر تفصيلاً.
11. العمل على استمرار الدراسات التفصيلية لمفهوم القيمة العادلة بما يدعم ويؤهل المفهوم من الناحية النظرية ويعمل على تأهيل العديد من الكوادر البشرية لتفهمة والسعى نحو توحيد التطبيق فى الوحدات الاقتصادية المختلفة بغض النظر عن التخصص الفنى لها .

قائمة المراجع:

اولا المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم، نبيل عبد الرءوف، (2009)، **دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة**، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، مصر.
2. الجليلاتي، محمد (2008): **مهام مفتش الحسابات فى ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها**، بحث مقدم ضمن الفعاليات العلمية لجميعة المحسبين القانونيين السوريين، سورية
3. جمعة، أحمد حلمي، وخنفر، مؤيد راضي (2007)،**"المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة: دراسة استطلاعية في مكتب التدقيق الأردنية الكبرى"**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، ع. 4، المجلد 3.
4. جمعة، هوام، وحديدي، آدم (سبتمبر، 2013): **"أثر تطبيق محاسبية القيمة العادلة في البنوك الإسلامية"**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول النمو، والعدلة، والاستقرار من منظور إسلامي، في 9-2013/9/10، ص ص 1-22.
5. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردن (2012)، **"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، إطار المفاهيم والمتطلبات"**، عمان، مجموعة طلال أبو غزالة.
6. الحلو، على زهير عمر (2009)، **"مدى التزام البنوك المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق المعيار الدولي (39) الأعراف والقياس: دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية.
7. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٢)**. مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية (بالتطبيق على البنوك)**، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فئ بني سويف، العدد الأول.
8. خطاب، جمال سعد، (2007). **تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية - دراسة ميدانية**، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، (٤٣)، يوليو و أكتوبر.
9. الخطيب، حازم وظاهر القشي، (٢٠٠٤). **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، 2(2)، جامعة الزيتونة الاردنية،.
10. د. عصافت سيد عاشور، **المحاسبة عن المشتقات المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39**، بدون ناشر، 2003.

11. د. مصطفى أحمد الشامي،(2000) **المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير المحاسبية المعاصرة: دراسة اختبارية لمنفعة المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث.
12. دبابنة، تامر سعيد خليل (2009): **"العلاقة ما بين صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة والعوائد السوقية لأسهم البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
13. درويش، عبد الناصر محمد (2008). **تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية - دراسة ميدانية على شركات التامين الأردنية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، (31).
14. الراشد، مصطفى، (٢٠١٠). **مدى حاجة معايير المحاسبة السعودية والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية، دراسة تحليلية مقارنة**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة، في المملكة العربية السعودية، (الموافق 18 مايو ٢٠١٠)، جامعة الملك سعود، الرياض.
15. رفاعة، تامر مزيد، حمادة، رشا (2010): **"أثر تعليمات مصرف سوريا المركزي في التزام البنوك الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26)، ع1،
16. زهران، عماد حسن محمد (2005): **"مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبي: دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس.
17. السعافين، هيثم (2005): **القيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي المهني السادس: تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد، 22-2005/9/23، ص13.
18. سليمان مصطفي الدلاهمية (2012): **"مستوى تأييد مراجعي الحسابات الممارسين في السعودية للقياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة: دراسة ميدانية"**، الفكر المحاسبي مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، ع1.
19. صالح، رضا إبراهيم (٢٠٠٩). **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة الماليات العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، (46)2.
20. صالح، رضا إبراهيم (يوليو، 2009): **"أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، ع2، مجلد 46، .
21. صديق، أنصار محمد أحمد، (٢٠١٠). **محاسبة القيمة العادلة وأثر ها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.
22. العبادي، مصطفى راشد (2010): **"مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالبيانات المالية: دراسة تحليلية مقارنة"**، متاح في www.kantakji.com/media/2943/e231.pdf.

23. العبد الله، رياض وطلال الججاوي، (٢٠٠٠). **منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية**، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، البحرين، الطبعة الأول ى
24. القرآن الكريم، **سورة البقرة**، الآية 123.
25. لوندى، فهيم صالح، (2002). **المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقا المعايير المحاسبة الدولية: دراسة تطبيقية** في المملكة الأردنية الهاشمية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (١).
26. المبيضين، أحمد محمد مصطفى، (2009). **تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، الأردن.
27. مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في مصر (2000)، القواعد المحلية وأدلة المراجعة .
28. محمد محسن عوض مقلد، **الاستثمار العقاري والأزمة المالية العالمية، والاقتراحات بمنع حدوثها**، بحث غير منشور، كلية التجارة جامعة طنطا، 2010.
29. المطارن، غسان فلاح، وبشايرة، محمد محمود (2006): **"مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بالمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (39) دراسة ميدانية"** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 22، ع. 2.
30. المطيري، منصور فيحان دعسان (2011): **"مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معيار القيمة العادلة على الأصول والالتزامات المالية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
31. معايير المحاسبة المصرية ، معيار المحاسبة المصري رقم 25 بعنوان الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، وزارة الاستثمار، 2008.
32. معايير المحاسبة المصرية ، **معيار المحاسبة المصرى رقم 26** بعنوان الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وزارة الاستثمار، 2008.
33. معايير المحاسبة المصرية ، **معيار المحاسبة المصرى رقم 31** بعنوان اضمحلال قيمة الأصول، وزارة الاستثمار، 2008.
34. معيار إعداد التقارير المالية IFRS13

المراجع باللغة الانجليزية

35. Adejoh Edogbanya and Hasnah Kamardin (2014) (Adoption of International Financial Reporting Standards in Nigeria: Concepts and Issues).
36. Allen, F., and Carletti, E**.,()" Mark-to-Market Accounting andLiquidity Pricing",** Journal of Accounting and Economics , Vol.45, Issues 2-3, August, pp. 358 - 378.
37. ashraf, J. and Ghani W. I. (2005), **Accounting development in Pakistan.** The International Journal of Accounting, vol. 40, no. 2.
38. Belkaoui, A. (2004). **Issues concerning web-based business reporting: an analysis of the views of interested parties**. The British Accounting Review, vol. 35, no. 2.

39. Benston , G., (,2007)" **The Short comings of Fair-value accounting described in** SFAS 157 , Journal of Accounting and Public
40. Broadley, P.," **Discussion of' Financial Reporting Quality :is Fair Value a Plus or a Minus ," '?** Accounting and Business Research , Vol. 37; No. 3,.
41. Buchanan, F.R. (2003). **International accounting harmonization: Developing a single world standard**, Business Horizons, vol. 46, no. 3.
42. Camfferman, K. and Zeff S.A. (2007). **Financial reporting and global capital markets: A history of the international accounting standards committee**, 1973-2000. new York: Oxford University Press.
43. Dunne, T., Fifield, G., Finningham, S., Fox, A., Hannah, C., Helliar, C., Power, D. and Veneziani, M. (2008). **The Implementation of IFRS in the UK.,** Italy and Ireland. Edinburgh: The Institute of Chartered Accountantsof Scotland.
44. Financial Accounting standards board, Statement of • Financial accounting standards **No.107**,"'Disclosures about fair value of financial instruments,1991
45. Financial Accounting standards board ,Statement of Financial accounting standards **No. 157** ," fair value of financial measurements, 2008
46. Frey. N. and Chandler R. (2007). **Acceptance of International Accounting Standardsetting: Emerging Economies versus Developed countries.** Research in Accounting in Emerging Economies. Vol. 7,.
47. Halbouni, H., (2005). An **empirical investigation of the perceived suitability of international accounting standards for Jordan.** Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 21, No. 1.
48. Haswell, S. and McKinnon, J. (2003). **Forum: International Standards. IASB Standards for Australia by 2005**: Catapult or Toojan Horse ? Australian Accounting Review, vol. 13, no. 1,.
49. International Accounting Standards Board (2010). Member of IASB as in April 2010. Available:
50. Iqbal, M. (2002). **International accounting: a global perspective London:** Thomson Learning.
51. King . A., " **Why Fair Value Accounting Can't Work** ", Financial Executive, July/August,, Vol .15 Issue 4. 1999 ,
52. Kosonboov, L. (2004). The Relevance of international accounting

standards for developing countries: The case of IAS 41. PhD thesis, University of Strathclyde, UK.

53. Kraft, P., "**Fair-value methodologies**", Journal of Investment Compliance, Vol. 6 Issue 1,2005,.
54. Larson, R.K. (2007). **Constituent Participation and the IASB's International Financial Reporting Interpretations Committee**. Accounting in Europe. Vol. 4, no. 2.
55. Nobes, C. and Parker R.H. (2006). **Comparative international accounting, New York: Financial Times**. Policy, Vol.27, Issue 2 , March,2008,pp.101-114
56. Radebaugh, L. H., Gray S. J. and Black E. L. (2006), **International Accounting and Multinational Enterprises**. New Jersey: John Wiley & Sons.
57. Roberts, C. B., Weetman P. and Gordon P. (2005). **International financial reporting: a comparative approach**. Harlow: prentice Hall.
58. Saudagaran, S.M. and Diga J.G. (2003). **Economic Intergration and accounting harmonization options in emerging markets: Adopting the IASC/IASB model in ASEAN.** Research in Accounting in Emerging Economies, vol. 5,.
59. Tyrrall, D., Woodward D. and Rakhimbekova A. (2007). **The relevance of International Financial Reporting Standards to a developing country:** Evidence from Kazakhstan. The International Journal of Accounting. Vol. 42, no. 1.
60. US **Securities and Exchange Commission, Report and Recommendations Pursuant to Section 13**3 of the Emergency Economic Stabilization , ACT of 2008 : study on Mark-to-Market Accounting, p.12
61. **US Securities and Exchange Commission, Report and Recommendations Pursuant to Section** 133 of the Emergency Economic Stabilization , ACT of 2008 : **Study on Mark-to-Market Accounting.**
62. Walton, P. and Aerts, W. (2009). **Global financial accounting and reporting: principles and analysis**. 2nd ed. Andover, Hampshire: Cengage Learning.
63. Whittington, G. (2005). **The adoption of International Accounting Standards in the Europeran Union. European** Accounting Review, vol. 14, no. 14.
64. Zeff, S.A. (2007). **Some obstacles to global financial reporting**

comparability and convergence at a high level of quality. The British Acoounting Review. Vol. 39, no. 4.